وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والاثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية
الشعبة: علوم انسانية
التخصص: تاريخ معاصر

العنوان:

السياسة الطاقوية في الجزائر 1962–1971

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "
دفعـــة: 2018

إعداد الطالب (ة):
رزيق صنية

إشراف الأستاذ(ة):
ضيف الله شلالي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
نجاة بورنان	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــا
ضيف الله شلالي	أستاذ مساعد –أ–	مشرفـا ومقررا
بختة وابل	أستاذ مساعد –أ–	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2018/2017

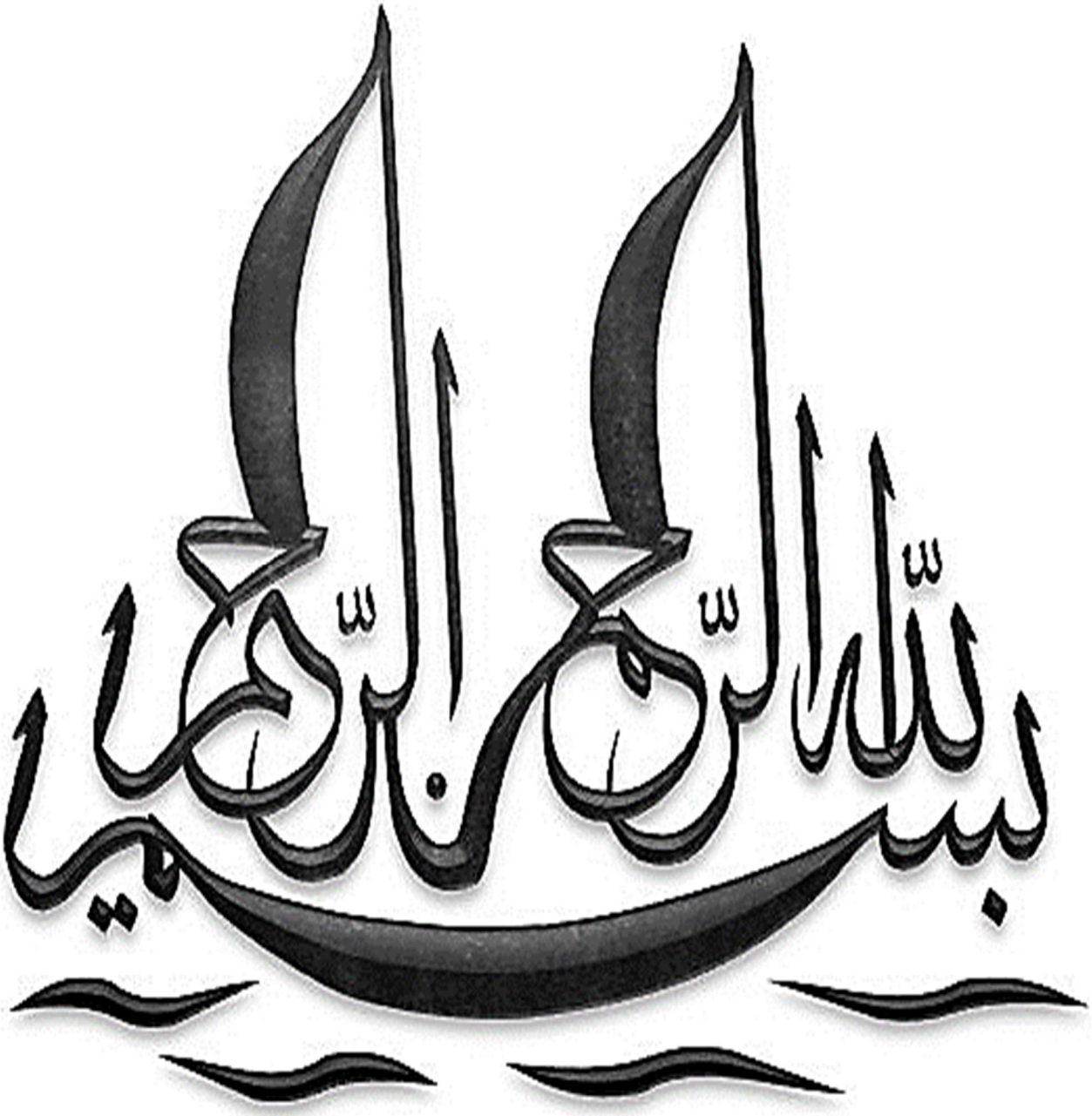
بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

سورة النمل 19

عرفان

الحمد لله الذي ليس لقضائه دافع ،ولا لعطائه مانع ولا لصنعه صانع وهو الجواد الواسع،الذي نصرنا وأعطانا من فضله،فكان عونا لنا حتى أكملنا انجاز هذا العمل بإذنه

"عز وجل"فنحمده على فضل نعمته كثيرا

أما بعد أتقدم بشكر كبير إلى من حمل معي عبئ هذا العمل إلى الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا باقتراحاته ونصائحه القيمة "**خيوف الله هلالي**"

والى كل قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد أوجه لهم أصدق عبارات الشكر والعرفان.

رزيق صنية

الاهداء

الحمد لله الذي هداني ووفقني للوصول إلى هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى أهله وأصحابه التابعين الكرام.

أهدي حصاد زرعي وسنبلة أفكاري وثمرة أصابعي إلى من قال فيهما الله تعالى "ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن أشكر لي ولوالديك إلى المصير" لقمان الآية 13

إلى من أضاءت لي دربي وكانت لي عونا إلى من قاسمتني مرة الحياة وحلوها إلى التي تعبت لتعبي وسهرت لسهري وبكت لفرحي "أمي الغالية" إلى محب العلم إلى من أعطاني كل شئ ولم ينتظر سوى نجاحي إلى من علمني أن العلم أخلاق إلى أستاذ المنزل إلى الحبيب الغالي أبي

إلى جميع أخوالي وأعمامي وعماتي وجدتاي وإلى

" روح خالتي العزيزة رحمها الله"

إلى خالي عادل الذي طالما كان لي أخا والى سند البيت خالي نور الدين

إلى الصديقات: حنان شباح ،فتيحة شباح ،كريمة بن عرفة،بسمة شباح،سعاد عايش ،لبنى عمراني، ساكت بسمة، فارس هادية

إلى بنات خالتي العزيزات بفرنسا: جميلة ،فريدة،مريم

إلى الكتاكيت الصغار:لينا، لؤي،أية ،خالد

قائمة المختصرات

الاختصارات	الكلمات
ص.	صفحة.
د.ت.	دون تاريخ نشر.
د.ع.	دون عدد.
د.م	دون مؤلف(محرر).
ج.	جزء.
ط.	طبعة.
ف.	فصل.
تر.	ترجمة.
تق.	تقديم.
د.س	دون سنة نشر.
د.ب	دون بلد نشر.
د.ن	دون دار نشر.
p	page

فهرس
الموضوعات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الفهرس العام	
مقدمة	
مدخل	
الفصل الأول:أهمية الموارد الطاقوية في الاقتصاد الجزائري	
المبحث الأول:تنوع المصادر المصادر الطاقوية	
1-<u>النفط</u> أ- خصائص النفط ب- اكتشاف النفط في الجزائر	
2-<u>الغاز</u> أ- خصوصية الغاز الطبيعي في الجزائر ب- الحقول الغازية المستغلة من طرف سونطراك لوحدها ج- الحقول المستغلة بالشراكة	
المبحث الثاني:طرق استغلال الطاقة	
1-<u>نشأة الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك</u> أ- نشاطها	
2- <u>التكتل الإقليمي أوبك</u> أ- الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك	
3-<u>أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري</u> أ-المحروقات والقطاع الصناعي ب- المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية	

الفصل الثاني: سياسة استغلال الطاقة في الجزائر 1962-1965		
المبحث الأول:السيطرة الفرنسية للطاقة الجزائرية		
	1- مساهمة الدولة الجزائرية في الإنتاج 2- اتفاق ايفيان والتنظيم الصحراوي 3- النفط في المفاوضات الجزائرية الفرنسة 4- النفط في اتفاقيات ايفيان	
المبحث الثاني: الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك		
	5- نشأة الشركة الوطنية سونطراك 6- الأوضاع التي قامت عليها الشركة الجزائرية سونطراك 7- مهام الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك 8- اتفاقية التعاون "الجزائري الفرنسي" 9- النفط في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال	
الفصل الثالث: سياسة استغلال الطاقة من 1965-1971		
المبحث الأول: السياسة الاقتصادية التي اتبعها بومدين		
	1-تعريف التأميم	
	2- أسباب تأميم المحروقات أ- الأسباب الاقتصادية ب-الأسباب السياسية ج-الأسباب الاجتماعية والثقافية	
	3- قرار تأميم المحروقات	
المبحث الثاني: تأميم المحروقات		
	1-الأهداف العامة لسياسة الطاقة الجزائرية قبل وبعد التأميم	
	2-نتائج تأميم المحروقات	
خاتمـــــــــــــــة		

ملاحـــــــــــــق	
قائمة المصادر والمراجع	
الملخـــــــــــــص	

مقدمـــــــة

عرفت الجزائر المستعمرة منذ اكتشاف البترول سنة 1956م إستراتجية فرنسية مغايرة اعتمدت فيها على ربط مناطق استخراج البترول بالموانئ باعتبارها مادة طاقوية إستراتجية بديلة عن الفحم الحجري المتداولة في تلك الفترة، لكن عشية الاستقلال عرفت هذه المادة وبقية المواد الطاقوية إجراءات كانت أساس التفاوض في اتفاقيات ايفيان لكن الدولة الجزائرية الناشئة ارتبطت بهذا الاتفاق بعد الاستقلال وحاولت الدولة الجزائرية وضع أسس لاستغلالها من خلال وضع شركة وطنية كلفت باستخراجها وتصنيفها وتصديرها، وأضحى هذا المنتج من المواد الطاقوية أحد أسس التنمية الاقتصادية الداخلية باعتباره المورد الوحيد للاقتصاد الجزائري.

وكان توقيع مفاوضي جبهة التحرير الوطني على اتفاقيات ايفيان سنة 1962م يهدف إلى تحقيق الاستقلال كهدف استعجالي وتأجيل معركة البترول إلى ما بعد نيل الاستقلال، ففرنسا الاستعمارية كانت ترى في الجزائر كل مقومات قيام ونهوض الدولة الفرنسية، وقامت الإستراتجية الفرنسية اتجاه القطاع الطاقوي في الجزائر على أساس فصل قضية النفط الجزائري عن مطالب الاستقلال، وقد تساءل الكثيرون عن سر موافقة الحكومة الجزائرية على توقيع اتفاقية ايفيان سنة 1962، رغم ما تضمنته بتعهد الدولة الجزائرية حتى قبل ولادتها بأن الثروات الباطنية بالجزائر ملك للشركات النفطية الفرنسية مع منح الحكومة الجزائرية حق الانتفاع بجزء من مداخيل الطاقة الأحفورية.

أهمية الموضوع:

- الوقوف على الاقتصاد الجزائري بما له وما عليه من خلال إبراز طبيعته كونه اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات.

أسباب اختيار الموضوع:

- من الأسباب المعروفة لاختيار موضوع ما لبحث أكاديمي كيفما كانت درجته العلمية يكون ناتجا عن عدة عوامل أثرت في الباحث وجعلته يستقر على موضوع معين، واختيارنا لموضوع السياسة الطاقويةفي الجزائر 1962-1971م تعود إلى عدة أسباب منها ذاتية ومنها موضوعية:

1- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في إثراء رصيدنا العلمي حول هذا الموضوع الذي لا نعرف عنه إلا القليل
- إبراز مدى تطبيق السياسة النفطية في الجزائر
- محاولة تقديم صورة واضحة ومتكاملة عن مرحلة مهمة من تاريخ الجزائر الاقتصادي.

2- الأسباب الموضوعية:

- محاولة الوقوف على أهم مميزات السياسة الطاقوية في الجزائر 1962-1971م
- محاولة فهم التطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال الذي يعتمد على مورد قابل للنفاد سيما كيفية استغلال الموارد والإمكانات التي تزخر بها .

المنهـــــج المتبـــــــع

اعتمدت على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي الوصفي:** الذي اهتم بوصف الأحداث واستعراض التطورات التاريخية، بوصف هذه المعطيات بشكل دقيق حسب ما تبرزه كل مرحلة .

- المنهج التاريخي التحليلي: وتمثل في دراسة وتحليل السياسة الطاقوية في الجزائر التي وصل اليها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.

الإشكالية:

ماهي الإستراتجية التي اعتمدتها الجزائر في الجانب الطاقوي لتحقيق التنمية الداخلية الشاملة؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

1- كيف كانت أوضاع الجزائر العامة عشية الاستقلال؟

2- ماهي المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر؟

3- فيما تمثلت سياسة استغلال الطاقة 1962-1965م؟

4- ماهي الخطط التي انتهجها الرئيس هواري بومدين لاسترجاع الهوية الوطنية الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمت الموضوع إلى مقدمة، مدخل، ثلاث فصول، وخاتمة.

- **مقدمـــــــــة:** وفيها عرض للموضوع من جوانبه المختلفة.
- **مدخـــــــــل:** سلط فيه الضوء على الأوضاع الموروثة عشية الاستقلال حيث تضمن ثلاث عناصر وهي:

أولا: الأوضاع الاقتصادية.

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية.

ثالثا: الأوضاع الثقافية.

- **الفصل الأول:**

* تطرقت فيه إلى أهمية الموارد الطاقوية في الاقتصاد الجزائري بداية بتنوع المصادر الطاقوية وتضمنت البترول والغاز كما تناول الفصل طرق استغلاله.

- **الفصل الثاني:**

* تناول سياسة استغلال الطاقة 1962- 1965م وضم عدة عناصر منها السيطرة الفرنسية للطاقة الجزائرية.

* النفط في اتفاقية ايفيان.

* إنشاء الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك.

- **الفصل الثالث:**

*تمحور حول سياسة استغلال الطاقة 1965-1971م وضم العناصر التالية

أولها السياسة الاقتصادية التي اعتمدها بومدين، ثانيا أسباب التأميم، ثالثا قرار التأميم، رابعا تأميم المحروقات، خامسا نتائج التأميم.

*وفي النهاية وضعت خاتمة حاولت فيها الوقوف عند أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

نقد المصادر والمراجع:

من أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليه في انجاز هذا البحث.

أولا: المصـــــــادر

- **الوثائق**

- الميثاق الوطني 1976 م: باعتباره مصدر أولي احتوى على معلومات جد هامة حول أوضاع الجزائر بعد الاستقلال، وهذا ما مكننا من معرفة التطورات التي عرفتها الجزائر في فترة الرئيس بومدين

- **الكتب**

- بنجامين ستورا: أمدنا بجملة من الحقائق باعتباره عايش هذه الفترة خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجزائر بعد الاستقلال.

- لطفي الخولي: عن الثورة وفي الثورة وبالثورة (حوار مع بومدين) الذي تناول فيه عدة قضايا تخص الدولة الجزائرية طيلة حكم الرئيس هواري بومدين وسياسة التأميمات المتبعة من طرفه، وكذلك كتاب عمار بومايدة "بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام"،ويوسف بن خدة فكل هذه المصادر ساهمة بشكل كبير في إثراء البحث.

ثانيا: المراجـــــع

- يسرى محمد أبو العلا: مبادئ البترول وتطبيقها في التشريع الجزائري الذي تناول فيه الكاتب تاريخ البترول الجزائري وقيود اتفاقيات ايفيان المفروضة على الجزائر بالإضافة إلى سياسة التأميمات التي قامت بها الدولة

- كذلك كتاب الحاج موسى بن عمر بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وكتاب رابح لونيسي بعنوان رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ وكتاب رابح عدالة بعنوان هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، فكل هذه المراجع ساهمت بشكل كبير في إثراء البحث.

صعوبات الدراسة:

- لا شك أن أي موضوع من موضوعات البحث العلمي سيكون مصحوبا بصعوبات مختلفة فلعل من أهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا العمل:

- عدم توازن الفصول في عدد الصفحات
- صعوبة تناول موضوع التاريخ الاقتصادي
- ضيق المدة الزمنية والتي أثرت علينا بطريقة مباشرة في الحصول على المادة العلمية.

وفي الأخير نشكر الأستاذ المشرف على تذليله للصعوبات فجزاه الله عنا خير الجزاء

لا شك أن الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي دام سبعة سنوات ونصف ترك أثارا بعيدة المدى مست جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1-الوضع الاقتصادي:

- تمثل في التبعية الاقتصادية أي ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الفرنسي [1] وتكمن هذه التبعية في إهمال المواد الأولية والتركيز على الزراعة التجارية على حساب الزراعة المعاشية وسيطرت[2] الشركات الاحتكارية على استخراج المواد الأولية وتسويقها وتحكمها في مختلف النشاطات الصناعية[3].
- التركيز على الصناعات الاستخراجية: أي اهتمام الشركات الأجنبية بالموارد المعدنية والعمل على رفع إنتاجها وبعد الاستقلال انسحبت هذه الشركات بآلاتها ورؤوس أموالها وانخفض الإنتاج.
- ضاعفت الشركات الفرنسية مع مطلع الستينيات استغلالها للبترول وبعد الاستقلال بقيت الشركات الاحتكارية تتحكم فيه استخراجا وتسويقا[4].
- صناعة استخراجية للمستعمر [5]
- هيمنة الشركات الاحتكارية على محروقات الجزائر [6]

---

[1] ستورا بنجامين:تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر: صباح ممدوح،د.ج،د.ط،المكتبة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص12..

[2] مصدر نفسه ص13.

[3] رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ،د.ج،د.ط، دار المعرفة، الجزائر 2011 ص 720.

[4] محمد العربي الزبيري: المؤامرة الكبرى أو إجهاض الجزائر،د.ج،د.ط،المؤسسة الجزائرية للطباعة ،وحدة خميتي ،الجزائر ص 103

[5] جمال قنان:قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، مديرية الثقافة لولاية تبسة 1994 ، ص203

[6] صالح فركوس: تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال(المرحلة الكبرى)،د.ج، ط1، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، باب الزوارالجزائرص518

– كما أخذت فرنسا كدولة استعمارية تركز[1] اهتمامها على عملية استخراج المواد المعدنية وإنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية كمواد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات، وربطها بخطوط السكك الحديدية للساحل ليتسنى لها تصديرها إلى الأسواق الفرنسية، في حين بقيت اهتمامات الجزائريين أمام هذا الوضع الصعب باتجاه تأمين الغذاء والسكن وإذا ما أرادنا أن نركز على مدى مساهمة الصناعة المحلية والحرف في الجزائر في الدخل الوطني، فإنها مساهمة ضئيلة لا تتعدى 10%[2].

– طغيان الزراعة التجارية حيث حولت أجود أراضي الأرز والحبوب التي كانت تصدر إلى أوروبا إلى مساحات شاسعة من أشجار الكروم لإنتاج الخمور التي تصدر إلى أوروبا، وهذا بالإضافة إلى استيلاء الاستعمار الفرنسي على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي والأقرب إلى الساحل بعد أن طرف أصحابها منها، كما أن الاستعمار ونكاية بالثورة الجزائرية والجزائريين حطم معظم الجررات والآلات الزراعية الأمر الذي ألحق أكبر الأضرار بالزراعة الجزائرية وأبقى الجزائر تابعة زراعيا لفرنسا[3].

ومن الناحية التجارية سيطرت الرأسمالية على السوق الجزائري وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لتقضي على الصناعات الأهلية وإنتاج الأهالي، وبهذا أخذت البضائع الفرنسية تغمر أسواق الجزائر بشكل واسع وتحطمت الصناعات الأهلية خاصة بعد أن طرد العمال الفلاحون من أراضيهم ووظائفهم فانهارت بذلك القوة الشرائية وتحطم رأسمال التجارة والحرفيين الجزائريين[4] وقد احتكر النقل البحري وحده عشرة شركات فرنسية وصار 70% من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا و33% من إراداتها تأتي من فرنسا ثم فيما بعد ارتفعت واردات الجزائر من فرنسا إلى 76% من المواد الغذائية والأدوات الصناعية ومواد البناء والوقود

---

(1) الطاهر بن خرف الله:النخبة الحاكمة في الجزائر(1962-1989) بين التصور الاديولوجي والممارسة السياسية،ج2، د.ط، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2007،ص150.

(2) إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830– 1962،ج1–د.ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص 382

(3) نصوص أساسية للثورة الجزائرية، مقتطفات من المواثيق، مواثيق الحرب، ط1، ص 66

(4) محمد العربي الزبيري:تاريخ الجزائر المعاص1954– 1962،ج2، الطباعة الشعبية للجيش الجزائري، ،2009،ص 54.

وارتفعت صادراتها 78% من المعادن والمنتجات الزراعية وتسبب هذا الوضع في النقص والعجز الدائم في ميدان المدفوعات التجارية، وترتبط المبادلات التجارية التي تجري مع فرنسا بالتجهيز الصناعي في الجزائر، ونقص المواد الغذائية ونمو المزروعات التجارية التي يحتكرها المستعمرون والصناعات المنجمية، وجاء ازدهار رؤوس الأموال الاستعمارية وتوظيفها في مختلف المشاريع،سبب في تدهور طبقة الملاك الصغار الجزائريين[1] ونقل البضائع كان يقتصر على البواخر الفرنسية، والاتحاد الجمركي مع فرنسا يفرض على الجزائر العزلة التامة عن العالم ويستبعد أي منافسة أجنبية[2].

فالتجارة كانت أسواقها مغلقة في سلع الدول الأجنبية إذ جعلتها السلطات الاستعمارية مقصورة على واردات المصانع الفرنسية، حيث أصبحت الجزائر سوق لمنتجات الاحتكار الفرنسي ومصدر للمواد الأولية التي تحتاجها مصانعه هذا ما أدى إلى عجز دائم في الميزان التجاري الجزائري[3]

ولقد عمل الاستعمار الفرنسي على القضاء على التجارة الخارجية التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال الفرنسي، حيث أن الجزائر قبل الاحتلال كانت تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا، وتجارتها كانت متنوعة ومختلطة حيث تدر على البلاد أرباح كبيرة تنتشر في كافة الميادين إلى أن جاء الاستعمار وما كادت تمر السنوات الأولى من الغزو حتى أصبح ميزان التجارة الخارجية الجزائرية خاسر لأن كل عمليات التصدير والتوريد صادر مقصورة على فرنسا،حيث كانت التجارة الخارجية بالجزائر لها عمليات احتكارية تقوم بها فئة من المعمرين يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا والجزائر في أن واحد[4].

---

(1) يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954،د.ج،د.ط ، ديوان المطبوعات الجامعية .
2007 ، ص49.

(2) محمد عباس: يرحل الاستعمارويبقى المستعمر(الاندماجيون الجدد،النخبة والغاشي)،ج 8 ،دار هومة للنشر، الجزائر،2013، ص 336

(3) محمد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، د.ج، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص710.

(4) محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، مرجع سابق،ص54.

وعلى اثر هذا يمكننا القول انه لم يكن للجزائر المستقلة هياكل اقتصادية ثابتة فكلها تعرضت للتخريب والدمار من قبل المستعمر الفرنسي عندما قرب أجل الاستقلال، وتفشي الفقر والبطالة الناتجة عن الإهمال الاقتصادي بسبب عمليات التخريب التي قام بها المستعمر[1]، حيث دمر ما يزيد عن 800 قرية تدميرا كاملا، وحرق ألاف الهكتارات من الغابات وسلب وقتل الكثير من الماشية حتى انخفض عددها من 7 ملاين رأس الى 3 ملاين رأس وبالإضافة إلى ما فعلته فرنسا طيلة 7 سنوات ونصف من الحرب أكملت منظمة الجيش السري(O.A.S)[2] تخريب ما تبقى من منشات اقتصادية وثقافية وصحية وغيرها، وقد تجسدت سياسة هذه المنظمة في سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال وانعكست هذه الآثار التخريبية التدميرية على المجتمع الجزائري فانتشرت البطالة وقل الإنتاج وازداد الفقر وانتشرت الأمراض وكان على حكومة الجمهورية الجزائرية أن تجد حلول ناجحة لهذه المشاكل العويصة.

2- الوضع الاجتماعي:

لقد أسفرت حرب التحرير عن خسائر بشرية ومادية ضخمة تحمل سكان الريف الجزائري نتائجها القاسية وثقلها، وتحطم البنى الاقتصادية والاجتماعية وذلك بسبب سياسة القمع والتهجير، وتجميع السكان في المحتشدات التي انتهجها الاستعمار من أجل إفراغ القرى

---

(1) شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر،تر: عيسى عصفورد.ج ،ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، 1998،ص195

(2) منظمة الجيش السري (O.A.S): تأسس هذا النظام الإرهابي يوم 10 فيفري 1961 بمدريد في اسبانيا، من طرف جون جاك سوزينيو وبيارلفيار، واستندت رئاسته إلى الجنرال المتقاعد سلام بمساعدة جوهر قارديو سوزيني تهدف إلى الدفاع عن فكرة الجزائر فرنسية من خلال الاغتيالات والتفجيرات والنهب والسرقة....الخ، شعارها الجزائر المحروقة وغايتها توريث الجزائر المخربة اشتد بطشها مباشرة بعد مفاوضات ايفيان،أنظر:مسعود جديد:مذكرات شهيد ميت ،د.ج،د.ط،دار المعرفة الجزائر،2011،ص131

والأرياف من السكان لمحاصرة الثورة[1]ومن بين النتائج التي خلفها الاستعمار الفرنسي عشية الاستقلال[2]:

- ثلاث ملاين من الذين كانوا محتشدين في التجمعات والمحتشدات الإجبارية وعن أكثر من 400 ألف كانوا معتقلين وموقوفين في معتقلات وسجون العدو،[3] وعن أكثر من500 ألف لاجئ خارج الوطن خصوصا في تونس والمغرب وعن أكثر من 300 ألف يتيم من بينهم يتامى الأب والأم وأكثر من300 ألف مجاهد من بينهم الكثير من المعطوبين وأكثر من 700 ألف مهاجر جاؤوا من الأرياف والقرى نحو المدن بالإضافة إلى العديد من الأرامل والعائلات الذين وجدوا أنفسهم غداة الاستقلال بلا مأوى ولا عمل[4]

إن هذا العدد الضخم من السكان الذي يزيد عن 50 % من مجموع السكان (9 مليون نسمة) كان من بين المشاكل التي واجهتها حكومة الجزائر المستقلة[5].

3- الوضع الثقافي:

كانت فترة الاستعمار في الجزائر فترة صراع ثقافي بالدرجة الأولى لأن المستعمر كان يدرك جيدا أن الغزو الثقافي وطمس الشخصية الوطنية هما العاملان الأساسيان اللذان يسمحان بمواصلة ممارسة السيطرة على جميع الأصعدة ونتيجة لهذه السياسة[6]:

- خلفت نسبة مرتفعة من الأمية، قدرت بأكثر من 80% أما الخمس الباقي فجعله من أنصاف المتعلمين من

---

(1) يحي أبو زكرياء:الجزائر من أحمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة، د.ج، د.ط، يوليو،2003.

(2) بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر 1830الى 1989،ج2،د.ط، دار المعرفة،الجزائر،2006،ص336

(3) صالح فركوس: مرجع سابق،ص 541

(4) أحمد منصور:الرئيس أحمد بن بلة: يكشف عن أسرار ثورة الجزائر،د.ج، د.ط، دار العرب للعلوم، ناشرون دارين، لبنان،2007، ص 228

(5) مصدر نفسه ص 229

(6) أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة،د.ج،د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د ت، ص 21

الاستعمار على عجالة ليكونوا امتداده الطبيعي الذي يعتمد عليه في مواصلة عملية التشويه والتزييف[1]

- ظهور تقاليد وعادات ونمط حياة وسلوكيات يومية لا علاقة لها بالشخصية الوطنية الجزائرية[2].

- إسلام مشوه غلبت عليه الخرافة

- أما بالنسبة للتعليم فكان لا يحضى سوى بفئة ضئيلة من المحضوضين فقد اقتصر تعليمها على المراحل الأولى دون أن يرقى إلى التعليم العالي[3].

(1) صالح فركوس: مرجع سابق، ص 542

(2) بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954(معالمها الأساسية)، د.ج، د.ط، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص84

(3) محمد العربي الزبيري: الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982، د.ج، ط2، دار الحكمة، الجزائر،2015، ص33

الفصل الأول

أهمية الموارد الطاقوية في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: تنوع المصادر الطاقوية

إن التعرض لموضوع الطاقة يجعل من الضروري التطرق لمختلف مصادرها والتي لعبت دور كبيرا في النشاط الصناعي، وفي انتقال المجتمع البشري من مرحلة إلى أخرى، هذه الأهمية يمكن استخلاصها من خلال تعرضنا لهذه المصادر:

1- النفط: يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا حيث عرفت البشرية النفط منذ سالف الأزمان، فقد وجد على هيئة برك فوق الأرض في بعض الأماكن، كما لوحظ في أماكن أخرى طافيا فوق الماء فاستعمله البابليون والبيزنطيون كوقود للحرق، والهنود الحمر لطلي أجسامهم القتالية، وتعتبر أول بئر حفرت لغرض استخراج النفط هي البئر التي حفرها الكابتن إدوين دريك في مدينة تيتوس فيل في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1859م، ولم يتعدى إنتاجها 2000 برميل في تلك السنة[1]، ومنذ ذلك الوقت بدأت حمى النفط تجتاح العالم[2]

- **النفط أو البترول** كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر، ويتكون من مركبات هيدروكربونية (أساسها الكيميائي عنصري الهيدروجين والكربون)، والتي تتخذ أشكالا مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير والتصنيع، ويوجد النفط عند سطح الأرض أو في باطنها وعلى الرغم من عدم اتفاق العلماء على أصل النفط حيث يرجح بعضهم أصل النفط إلى مواد عضوية، ويرجح البعض الأخر أصل النفط إلى مواد غير عضوية إلا أنهم يتفقون على أن النفط يوجد في الطبيعة بكميات محدودة قابلة لنفاذ[3]، ويستخرج النفط من مكامنه عن طريق حفر أبار رأسية تصل إلى هذه المكامن، وتبدأ العملية عادة بالاستكشاف والتنقيب، وتستعمل في ذلك طرق ووسائل متقدمة، وذات حساسية عالية، ويندفع النفط من مكمنه تحت

---

(1) علي لطفي: الطاقة والتنمية في الدول العربية، د.ج ،د.ط المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص5.

(2) منى البرادعي: "مذكرات في اقتصاديات البترول ،د.ج ،دط "جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007،ص 15.

(3) سيد فتحي أحمد الخولى: الموارد النفطية، ج2، ط5، دار زهوان للنشر والتوزيع جدة، 1997، ص 102.

سطح الأرض بقوة كبيرة في أول الأمر، تحت ضغط الغاز المصاحب له، وضغط الماء الموجود بالمكمن، وعندما يقل اندفاع النفط من فوهة البئر أو يتوقف، تستخدم طرق أخرى لاستخراجه، مثل المضخات أو طرق الدفع بالماء، أو بالغاز لدفع ما تبقى منه إلى سطح الأرض[1]وللنفط تصنيفات عديدة يمكن المتعاملين بشأنه من التعرف على نوعية النفط الخام، ومن ضمن هذه التصنيفات، تصنيفات النفط حسب الكثافة وحسب نسبة الكبريت الموجودة فيه، فحسب الكثافة يمكن تقسيم النفط الخام إلى نفط ثقيل، نفط متوسط ونفط خفيف، وترجع خاصية اختلاف كثافة البترول إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه، فكلما زادت هذه النسبة زادت كثافة النفط وفي الحقيقة فان النفط الخفيف أكثر طلبا في السوق وأغلى سعرا وذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية وبالذات الغازولين الذي يعتبر المشتق البترولي الأكثر طلبا في العالم.

- كما يمكن تصنيف البترول الى بترول حلو بنسبة كبريت منخفضة وبترول حامض بنسبة كبريت عالية، فالبترول الخفيف الحلو قليل الكبريت أغلى ثمنا في سوق النفط العالمية، كما أن مشتقات النفط كالجازولين وزيت التدفئة تتمتع بسوق رائجة هي الأخرى ونظرا لوجود أنواع وأصناف مختلفة من البترول فقد تم الاتفاق بين مقاولي النفط على اختيار أنواع محددة تكون بمثابة معيار للجودة وعلى أساسها يتم زيادة أو خفض قيمة السلع البترولية، فعلى مستوى العالم اختير خام "برنت" في المملكة المتحدة ليكون مرجعيا عالميا، يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية.

- يتكون "برنت" من مزيج نفطي من 15 حقلا مختلفا من منطقتي برنت ونينيان في بحر الشمال اللتان تنتجان نحو 500 برميل يوميا[2]، ويعتبر برنت من أنواع النفط الخفيفة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة حسب معهد البترول الأمريكي "API" وانخفاض نسبة الكبريت فيه

---

[1] مرجع سابق،103 .

[2] مساعد ناصر جاسم العواد: "البترول والغاز الطبيعي"، مجلة الهندسة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2007، ص36.

التي تصل إلى 0.73 % وبناءا على الفروق بينه وبين الخامات الأخرى فإنه بشكل عام يباع بسعر أغلى من سلة نفط أوبك بنحو دولار للبرميل، وبسعر أقل من خام غرب تكساس بنحو دولارا أيضا[1].

- كما عرفه محمد أحمد الدوريب على أنه مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر.... الخ، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت هذه النسبة ازدادت الكثافة النوعية أو ثقله والعكس[2]

أ-خصائص النفط:

إن خصائص السلعة البترولية يرتبط بطبيعتها أو كيفية استغلالها مما يكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فعالة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها:

. **الميزة التكنولوجية الفنية:** ترتبط بمدى تطور أساليب معدلات استغلال الثروة البترولية.

. **الميزة الإنتاجية:** حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة .

. **ميزة مرونة الحركة البترولية:** وتتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها في مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي مناطق من العالم[3].

. **ميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود:** حيث أنها لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات[4]

---

(1) مرجع سابق، ص 36-37.

(2) محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 222.

(3) فتحي محمد أبو عيانة :دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية ،د.ج،ط1،دار النهضة العربية،لبنان،2001،ص112.

(4) حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 2006، ص51.

ب- اكتشاف النفط في الجزائر:

من خلال الاكتشاف والتنقيب التجاريين وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث تم حفر بعض الآبار القليلة العمق في شمال البلاد بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض مثل بئر تليوانيت جنوب غرب غليزان (المكتشف سنة 1915)[1] وواد قطرين جنوب سور الغزلان، هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب ومنذ ذلك الحين، ازدادت عمليات الاستكشاف لا سيما في الهقار والصحراء مع أبحاث كونراد كيليان (بين 1922 و1928) وبعدها من نيكولا مانشيكوف (بين 1930 و 1935) وعلى ضوء المؤشرات النفطية الواعدة فقد تم انشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب البترولي "S.N.REPAL" سنة 1946م[2].

وبداية من الخمسينيات ازدادت الادارة الفرنسية في استغلال الثروة البترولية في الجزائر - ففي أكتوبر 1953م أعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال بالصحراء"CREPS" وفي سنة 1956تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل "ايجلاح" الواقع بعين اميناس على الحدود الليبية وفي نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي "الرمل "(مكثفات الغاز الطبيعي) إلى جانب أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956م وهي السنة التي يؤرخ بها بداية عهد البترول في الجزائر وقد تم أول شحن على متن ناقلة البترول "ريقل" في 30 نوفمبر 1959م بميناء بجاية باتجاه مرسيليا (فرنسا) [3]، وذلك بعد ما تم انجاز أول خط أنابيب في الجزائر يربط حاسي مسعود بميناء بجاية،على امتداد 670 كم، وكانت الصحراء الجزائرية آنذاك محل أطماع ورهانات كبيرة

---

[1] أسامة فاضل الجمالي: الطاقة والاقتصاد وسوق النفط ، أساسيات صناعة البترول والغاز،منظمة الدول العربية المصدرة للنفط،ج1997،2، ص23.

[2] Rabah Mahiout:le pétrol Algérien ENAP ALGER , 1974,p,11 5

[3] الحاج موسى بن عمر: بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، د.ج، د.ط، وزارة الثقافة، 2008،ص248.

لدى المستعمر الفرنسي حيث كان يسعى بكل الوسائل لفصلها عن باقي التراب الجزائري في سياق مفاوضات أيفيان الممهدة لاستقلال الجزائر، وذلك بالنظر لثرواتها النفطية من جهة والسعي في تخصيص فضائها للتجارب النووية من جهة ثانية[1]،وتمثل منطقة الصحراء ذات المساحة المترامية الأطراف، أكثر من 80% من مساحة القطر الجزائري المقدرة بـ: 2.381.741 كلم^2 وتوالت بها الاكتشافات، اذ تم اكتشاف [2] حقل أوهانت بالجنوب الشرقي للجزائر في 1960، حقل قاسي طويل على بعد 150كلم جنوب حاسي مسعود، حقل تين فوي تابنكورت على بعد 300كلم شمال عين أميناس، السطح في حوض اليزي وكلها في 1961 م ، وحقل التوس، على بعد 350 كلم جنوب شرق ورقلة في سنة 1962م[3]

2- الغـــــــــــاز:

هو مركب كربوني يحتوي على نفس العناصر الرئيسية التي يحتوي عليها البترول الخام، وإذا كان هذا الأخير يوجد في حالة سائلة فإن الغاز الطبيعي يوجد على صورة غاز، ويستخرج إما من حقول تحتوي على أي سائل بترولي كما هو في حقل حاسي الرمل الضخم في جنوب الجزائر، أو يتم استخراجه وتجميعه أثناء عملية استخراج البترول من الآبار ويسمى الغاز في هذه الحالة الغاز المصاحب للبترول[4]

كما يعتبر الغاز الطبيعي من أنظف المصادر الأحفورية للطاقة ويحتوي على وحدات حرارية عالية ويوجد في باطن الأرض منفردا أو مختلطا مع النفط ويتكون من خليط من المركبات الغازية[5] أهمها غاز الميثان والإيتان والبروبان والبيوتان وتعتبر المعالجات اللازمة لإعداده كوقود نظيف أقل بكثير مما يحتاجه الفحم أو النفط وكل ما يحتاجه هو إزالة الشوائب

---

(1) محمد أحمد الدوري "محاظرات في الاقتصاد الدولي،د.ج، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية 1983،ص 14

(2) هواري قبايلي:ثمن حرب،الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي،مر،بلقاسم بوعلام،د.ج، ط1،الجزائر،2012، ص301

(3) مرجع نفسه،ص.ص14-15

(4) سيد فتحي أحمد الخولي:الموارد النفطية،ج2،ط5 دار زهوان للنشر والتوزيع ، جدة ، 1997، ص 102-103

(5) مساعد جاسم العواد: مرجع سابق،ص 37

مثل الهيدروجين وأكسيد الكربون ويدخل الغاز الطبيعي كوقود في الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الاسمنت وإنتاج الكهرباء وصناعة الحديد والصلب وغيرها[1]

ونظرا لكفاءة اقتصاديات استخدام الغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة[2] والعوامل المرتبطة بالمحافظة على البيئة من التلوث فإنه يعتبر أسرع وقودا أحفوري من حيث مصدر نمو الاستهلاك على المستوى العالمي.

ويتواجد الغاز الطبيعي في البلدان العربية بشكل رئيسي في قطر والسعودية و الإمارات العربية المتحدة والجزائر [3].

أ-خصوصية الغاز الطبيعي في الجزائر:

ترجع الأبحاث الأولى المتعلقة بالاستكشاف في الجزائر إلى نهاية سنوات 1890م في حوض الشلف بالشمال الغربي للوطن أين تم إيجاد أبار قليلة العمق كمؤشر أولي على وجود المحروقات وبدأت بعدها الاكتشافات التجارية سنة 1908م في الجنوب الجزائري وحوالي سنة 1950م بدأت أعمال الاستغلال والتطوير بالصحراء، أين تم اكتشاف أهم الحقول الغازية والبترولية بين سنتي 1953-1956 (عين أميناس -حاسي الرمل) ومع مرور الوقت ارتفعت الاحتياطات الجزائرية باكتشاف حقول أخرى منها ما هو مكتشف من طرف سوناطراك لوحدها ومنها ما هو مكتشف بشراكة مع شركات أجنبية[4].

---

[1] مساعد ناصر جاسم العواد:مرجع سابق، ص،36-37

[2] الطاقة:هي احدي المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة،وتحتاج اليها كافة قطاعات المجتمع بالاضافة الى الحاجة الماسة اليها في تسيير الحياة اليومية،اذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل المختلفة وكل حركة يقوم بها الانسان تحتاج الى استهلاك نوع من أنواع الطاقة ويمكن تعريف الطاقة بأنها قابلية انجاز تأثير ملموس، وهي توجد في مادة كالوقود التقليدي(الفحم، النفط، الغاز)،(أنظر علي لطفي:مرجع سابق ص5)

[3] مساعد جاسم العواد: مرجع سابق،ص.38

[4] بالعيد عبد السلام :الغاز الجزائري في الحكمة والضلال،تر محمد هناء ومصطفى ماضي د.ج، د.ط، دار النشر بوشان ص69

ب – الحقول الغازية المستغلة من طرف سوناطراك لوحدها:

حقل حاسي الرمل الذي يعد أحد أكبر الحقول الغازية في العالم إضافة إلى حقول أخرى.

ج– الحقول المستغلة بالشراكة:

عين صالح مستغل بالشراكة مع BP، Statoil

عين أميناس مستغل بالشراكة مع BP، Statoil

جانت مستغل بالشراكة مع BHp Billiton[1]

وتكمن أهمية الغاز الطبيعي الجزائري في موقع الجزائر بالنسبة لقارة أوروبا والتي تعد دولها من الدول الأكثر طلبا للغاز الجزائري مثل (فرنسا . اسبانيا . ايطاليا)، ويعود تطور الغاز الطبيعي في الجزائر إلى بداية عقد الستينيات أين بادرت الجزائر بالاهتمام بهذا المورد الغير قابل للتجديد، وقررت الجزائر أن تأخذ على عاتقها مخاطر البحث عن وسائل وطرق تكنولوجية جديدة فكانت سباقة في تقنيات تميع الغاز الطبيعي.

أنشئت في سنة 1964م أول وحدة للتمييع بطاقة 10 مليار م^3 جعلت الجزائر أول مصدر للغاز الطبيعي باستخدام النقل البحري عن طريق الناقلات[2]

المبحث الثاني: طرق استغلال الطاقة.

للدخول بشكل واسع في يميدان المحروقات، لم تكتفي الحكومة الجزائرية بالاعتراض على الإطار القانوني الموروث من طرف اتفاقيات ايفيان، وإنما كان من الضروري التفكير بجدية في إنشاء أداة فعالة من شأنها إدماج النشاط (قطاع المحروقات) في الاقتصاد الوطني .

1– نشأة الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك :

قررت 16 شركة من شركات البترول الأجنبية في عام 1963م العاملة في الجزائر أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء "حوض الحمراء" إلى أرزيو

(1) بالعيد عبد السلام مرجع سابق،ص70.

(2) أسامة فاضل الجمالي: مرجع سابق، ص 23.

الساحلية غربي مدينة وهران وكان خطا الأنابيب العاملين أنذالك هما (خط سوبيغ الواصل بين حوض الحمراء وميناء بجاية، وخط ترابسا الذي ينقل بترول حقلي عجيلة وزرزاتين ويمتد من عين امیناس إلى مناء صخرة على الساحل التونسي) وقد وصلا إلى طاقتهما القصوى [1]، فبادرت الجزائر بعد سوء التفاهم الذي طرأ بينها وبين الشركات الأجنبية باتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها وعلى مسؤوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تملكه ملكية تامة، وتتولى بنفسها إدارة تشغيله[2]، وكان هذا القرار نابع من نظرة أصلية للدور الذي يجب أن تلعبه المحروقات في التنمية الصناعية والاقتصادية بشكل عام في البلد المنتج[3].

ومن أجل تنفيذ هذا القرار والعمل على تطبيق البنود الأخرى في السياسة البترولية والغازية الجزائرية، قررت الحكومة في 1963/12/31م[4] إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" لتكون بمثابة الجهاز الوطني الذي يتولى سياستها في ميدان المحروقات وكان هدفها الأساسي في البداية هو دراسة وتنفيذ أشغال نقل المحروقات السائلة والغازية، فتولت فعلا إجراء بعض الدراسات الفنية على مشروع الخط مستعينة ببعض المكاتب الاستشارية العالمية وعلى ضوء هذه الدراسات تم إنشاء الخط الممتد من حوض الحمراء إلى ارزيو في التاريخ المقرر عبر مسافة تقدر بـــ : 805 كلم وتم تشغيله في 1966/02/19م .

أ-نشاطهـــــــــــا:

انشأت الشركة الوطنية الجزائرية لنقل وتسويق المحروقات (بموجب المرسوم رقم 63-491) من أجل تنفيذ سياستها البترولية والعمل على إنشاء وتطوير وتقوية قطاع وطني للمحروقات وكان غرضها الأساسي القيام بعمليات نقل وتسويق النفط والغاز، مع إمكانية توسيع

---

[1] عاطف سليمان: معركة البترول في الجزائر،د.ج ، د.ج، دار الطليعة بيروت،1974،ص52

[2] المرجع نفسه،ص52-53

[3] عندما تقدمت الشركات الحكومية الجزائرية بطلب الإذن لإنشاء هذا الخط اشترطت الحكومة رسميا في شهر ماي 1963 بأن تكون لها نسبة مشاركة في رأسمال الخط مقدارها 20% على أن يكون لها حق الخيار في الحصول على 13% أخرى،وقد وافقت الشركات على أن تساهم الجزائر بنسبة 20%

[4] انشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31

مكانتها في التنقيب والإنتاج لأن هذه النشاطات بقيت خلال سنة 1964م الميدان الخاص بالشركات الأجنبية[1]، حيث كانت حصة الحكومة الجزائرية آنذاك بمساهمة 40.5% في الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر"ريبال" [2]ومع الاتفاق البترولي لشهر جويلية 1965م[3] استطاعت الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك أن تصبح الشريك الجزائري في الجمعية التعاونية وبموجب المرسوم رقم 66-292 الصادر بتاريخ 1966/09/22م اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات من خلال تعديل القانون الأساسي لها وتغيير أسمها الذي أصبح الشركة الوطنية للبحث، إنتاج، نقل تسويق المحروقات مع ارتفاع رأس مالها من 40 مليون دينار إلى 400 مليون دينار والمتكون أساسا من دفعات نقدية وقيمة أسهم الحكومة الجزائرية في الشركة "ريبال " و" كامل" ومصفاة الجزائر

ونتيجة لتصميم الجزائر على استرجاع ثرواتها من المحروقات بأسرع وقت ممكن، وتوفير الشروط الملائمة لهذه الشركة الوطنية في أن تقوم بدورها القيادي في عملية التصنيع وتنمية الاقتصاد الوطني، فقد استطاعت خلال سبع سنوات فقط أن تطور نشاطها تدريجيا ليشمل كافة مراحل صناعة النفط والغاز في الجزائر وذلك عبر مجموعة مراحل متميزة وخطوات متصاعدة وانجازات متلاحقة [4] ومع تخطيها لعدة خطوات،أصبحت حصتها من مساحات التنقيب 65% من مجموع المساحات قيد البحث والتنقيب سنة 1969م.

وفي عام 1970 ارتفعت مساحات التنقيب الموضوعة تحت تصرفها بحيث أصبحت المناطق التي تقوم فيها بنفسها وبوسائلها الخاصة بدور المنفذ للأعمال تصل حوالي 92% و إلى 100%[5].

---

[1] عاطف سليمان، المرجع نفسه، ص53.

[2] حسين بهلول: سونطراك في عام 1965، جريدة المجاهد،ع776، جوان،1975، ص33.

[3] مصدر نفسه ص33.

[4] عاطف سليمان: مرجع سابق، ص68.

[5] مرجع نفسه، ص68.

2-التكتل الإقليمي أوبك OPEC:

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات[1]والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل[2] التي تسيطر على أسعار البترول[3] وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10و 14 من شهر ديسمبر1960ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة "**أوبك**"[4] فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدولة المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدولة المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، و فؤائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

حاليا منظمة " **أوبك**" تتألف من 12 دولة، وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها "دول عربية وأخرى غير عربية"، وأعضائها هم: الجزائر، انغولا، اندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات المتحدة وفنزويلا،وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في :

- الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي خارج حدودها في مستوى مرتفع

---

(1) عاطف سليمان: مرجع سابق ص53

(2) الكارتل: هو اتفاق غالبا ما يكون مكتوب ابين عدد من المشاريع تنتمي الى فرع معين من فروع الانتاج لاجل تقسيم الاسواق أو تنظيم المنافسة مع الابقاء على شخصية كل مشروع من الناحيتين القانونية والاقتصادية،بحيث لا تندمج مع بعضها، بتاريخ https://ar.m.wikipedia.org ,20:45, 2018/04/26

(3) محمد أزهر السماك: "اقتصاديات النفط،د.ج، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر،1981، ص 146

(4) مديحة الحسن الدغيري: اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، د.ج، د.ط، دار الجيل، بيروت،1992،ص242.

- حماية مصالح الدولة المنتجة وضمان دخل ثابت لها
- تأمين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة
- فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة [1]

- ورغم التباين في الأوضاع السياسية والاجتماعية لأقطار الأوبك، فقد كان هناك قدر كافي من التعاون المثمر فيما بينها في تعاملها مع سوق البترول الدولية، وفي علاقاتها مع الدول الصناعية المستهلكة للنفط، وهذا التعاون تم باحترام شرطين أساسيين:

1- مراعاة مصالح مختلف الأقطار المصدرة على أنها متوازنة مقابل بعضها البعض، بحيث من المفيد لكل قطر أن يقبل بحد أدنى من شروط المنظمة من حيث قرارات توزيع الحصص ومستويات الإنتاج[2]

2- يبقى كل قطر، مع ذلك حر في متابعة طرق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، ويتبنى السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع ظروفه الاجتماعية، وما يتعلق بها بعلاقاته السياسية الخارجية، وباحترام هذه الشروط ظلت الأوبك احدي أهم منظمات العالم الثالث التي استطاعت المحافظة على تماسكها و قوتها وكان لها ولا يزال حضور وتأثير دوليان واضحان[3]

أ-الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول"أوبك":

في ظل المنافسة الدولية على النفط مع نهاية الخمسينيات، أقدم رئيس شركة النفط الايطالي "بيتروفاني" على منح نسبة 75% من عائدات النفط للدول المنتجة بدلا من النسبة المحددة ب 50% من طرف الشركات النفطية المحتكرة، مما أدى بما يعرف "بالأخوات السبع

(1) عبد القادر سيد أحمد: الأوبك ماضيها،حاضرها وأفاق تطورها،د.ج، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1980،ص 75.

(2) مرجع نفسه ص 75.

(3) محمد أزهر السماك: مرجع سابق،ص 146.

النفطية على اتخاذ إجراءات معاكسة عام 1960م[1]، إذا أقدمت ومن جانب واحد، على تقليص عائدات الدول المنتجة مما دفعت هذه العملية الدول المضيفة إلى فكرة التضامن فيما بينها لإيصال صوتها والدفاع عن حقها[2]، فأنشأت لجنة مشتركة بين العراق والسعودية والكويت في 1960/7/9م و تمخضت عنها فكرة إنشاء منظمة للدول المصدرة للنفط نتيجة شعورها بالغبن، وكوسيلة لتوحيد مواقفها ومطالبها العادلة اتجاه شركات النفط، بدأ الاتفاق بين خمس دول تنتج ما يقرب من 80% من نفط العالم، اجتمع بالعاصمة العراقية ببغداد ممثلو إيران،العراق، الكويت، السعودية، وفنزويلا، أعلنوا في 14 سبتمبر عام 1961م في رفع سعر البرميل بحوالي 35 سنتا، كما تقررت زيادة سنوية بمقدار 5 سنتات للبرميل الواحد و2.5% لمواجهة التضخم النقدي العالمي وانخفاض قيمة الدولار، ولم تكن اجتماعات المنظمة ولا أعمالها تلقى أي اهتماما، ولم تكن لقراراتها أية فاعلية في بداية الأمر، إلى أن اندلعت الأزمة النفطية عام 1973م[3].

إن الشرارة الأولى الحقيقية التي غيرت مجريات الأمور، هي ثورة ليبيا في عام 1969م عندما قرر العقيد معمر القذافي،وضع حد لسيطرة شركات النفط في عهد الملك إدريس السنوسي، ولأول مرة استطاع قطر عربي، رفع سعر النفط بـ: 50 سنتا، وأعلن شاه إيران في 14 أفريل 1970، أن الشراكة النفطية تأخذ برميل النفط بدولار، وتبيعه في نيويورك بـ:14دولار، واجتمعت منظمة أوبك في 1971م في طهران، ورفعت الأسعار بنسبة 35%، واتخذت المنظمة أهم قراراتها في أكتوبر 1973م، معلنة عدم التزامها بالتفاوض مع الشركات المنتجة للنفط ولكنها مستعدة للتباحث في الأمور النفطية مع حكومات الدول الغربية المستهلكة للنفط،

---

(1) عبد القادر سيد أحمد: مرجع سابق ص75.

(2) د.محمد أحمد الدوري: مرجع سابق، ص222.

(3) برابت اوكوغو: الشرق الاوسط وشمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة، قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي، وشنطن، الو.م.أ،2003، ص 11-12.

وبناءا على ذلك اجتمعت المنظمة في الكويت في أكتوبر 1973م، وقررت رفع أسعار النفط ب 70%.

وعقب أحداث أكتوبر 1973م (الحرب العربية- الإسرائيلية) وارتفاع مستوى الأسعار النفطية، شجع ذلك عمليات التنقيب والإنتاج في مناطق عالية التكلفة، مثل بحر الشمال وكندا والمكسيك وألاسكا، في حين كانت المملكة العربية السعودية آنذاك، تعمل على حفظ توازن الإمدادات النفطية، من خلال تعديل الناتج بالزيادة أو النقصان، حسبما يتطلبه تحقيق التوازن في السوق، وفي عام 1985م تخلت أوبك عن القيام بدور حفظ التوازن، في محاولة لاسترداد جزء من حصتها في السوق

3- أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول وعليه تسند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره، وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

وتتمثل أهميتها في كونه مصدر للطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراف العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه ، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى[1]

وكذالك أنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبترو كيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل

[1] عبد اللطيف بن اشنهور :الجزائر اليوم بلد ناجح ،دط،د س،ص 40.

القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي[1] والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه يشكل أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة[2]

أ- المحروقات والقطاع الصناعي:

تتمثل أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية[3]، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطة في الكيماء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية ،"كالبنزين، البوتان، الزيوت " حيث استطاعت الجزار تحقيق الكثير من النمو[4]

ب- المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل

---

[1] جمادي نعيمة :تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008-2009 ،ص_ص.8-9.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق ص 40

[3] البتروكيماوية:هي منتجات يتم تصنيفها من النفط الخام أو مصادر أخرى هيدروكربونية أخرى على الرغم من ان بعض من هذه المركبات يمكن أن تكون مصدرها النفط أو الغاز الطبيعي لكن يبقى النفط هو المصدر الرئيسي

[4] سعد بن عيش: الجباية الجمارك أملاك الدولة، د.ج1، ط1، د.د.ن، د.ب،2003 ،ص 77.

نفقات التجهيز، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات[1]

[1] لخضر عزي:الجباية البترولية في الجزائر،جريدة صوت الاحرار،27أفريل 2004،العدد1972،ص 10.

الفصل الثاني

سياسة استغلال الطاقة 1962-1965

مقدمة الفصل:

بالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962م، إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، نعني بذلك أن الحقول البترولية كانت مستغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل شركة ريبال وكريبسي، حيث كانت هذه الشركات العامة في صناعة البترول تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي .

فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية ن أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك في 1963/12/31م والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة " سان ريبال" و"كامل" ومصفاة الجزائر.

المبحث الأول:السيطرة الفرنسية للطاقة الجزائرية:

أسست الحكومة الفرنسية عدة شركات تهتم بالاستغلال النفطي، وحاولت ن تمارس سياسة حمائية متشددة حيال منع أي دول أروبية منافسة لنيل فرص لاستغلال النفط الجزائري غير أنها أثرت فيما بعد منح بعض المشاريع لشركة ألمانية وشركتين أمريكيتين لزيادة الإنتاج وتعزيز صناعتها البترولية[1]، ونتيجة لزيادة كميات النفط المستخرج، وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مجبرة على عقد شراكة مع الحكومة الجزائرية لتسهيل نقل النفط إلى السواحل الجزائرية من خلال مد المزيد من أنابيب النفط إلى الشمال الجزائري، وتهيئة الموانئ الجزائرية لتصدير النفط إلى فرنسا، واختيار بعض المدن الجزائرية الإستراتجية لإنشاء مصانع لتكرير النفط [2].

---

[1] البرجاس حافض:الصراع الدولي على النفط ،د.ج، ط1، بيسان للنشر ،بيروت،2000 ص88.

[2] محمد صابر:النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، (د.ج) ،(د.ط)، وزارة الثقافة والأثر القومي، مديرية التأليف وترجمة،(د.ب.ن)،(د.س)، ص5.

ونتيجة لهذه الطموحات الفرنسية بدأت الحكومة الجزائرية إعداد ثوابت سياستها الطاقوية بطريقة سرية لأن فرنسا اعتمدت على تقييد الحكومة الجزائرية بطرق قانونية عبر اتفاقيات أيفيان 1962م والقانون الفرنسي الذي اصطلح على تسميته القانون البترولي الصحراوي[1].

1- مساهمة الدولة الجزائرية في الإنتاج:

تمتلك الدولة الجزائرية 40.5% من رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر التي هي شركة منتجة للنفط في حقل حاسي مسعود والغاز الطبيعي والغازلين في حقل حاسي الرمل وتعمل في ميدان النقل عن طريق مساهمتها في شركة سوبك التي تنقل نفط حقل حاسي مسعود وشركة سوتر التي تنقل غاز حاسي الرمل وتعمل في ميدان التكرير بمساهمتها في شركة معمل التكرير في الجزائر ومعمل التكرير الذي أقامته الشركة في حقل حاسي مسعود وتعمل في ميدان التسويق بمساهمتها في الاتحاد العام للبترول ومجموعة تسويق وتثمير بترول الجزائر التي أسستها مجموعة من الشركات المنتجة في الجزائر كما تعمل في ميدان البتروكيمياء وتسييل الغاز الطبيعي وعلى هذا يمكن اجمال ما تملكه الدولة الجزائرية بواسطة مساهماتها في رأسمال الشركات كالاتي[2].

- 20.25% من حقل حاسي مسعود الذي ينتج بمعدل 9.5 مليون طن في السنة.
- 20.65% من حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي الذي ينتج بمعدل 10.2 مليون قدم مكعب.
- 36.47 % من حقل واد فيتريني الذي ينتج بمعدل 20 ألف طن في السنة.
- 20.24% من شركة سوبك التي تنقل بترول حاسي مسعود بمعدل 10.5مليون طن في السنة

---

[1] القانون البترولي الصحراوي: يقصد به كما جاء في الاتفاقية مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والاستغلال ونقل الهيدروكربون الناتج في ولايتي الواحات والساورة حتى نهاية خط الانابيب عند الساحل.

[2] محمد صابر: مرجع سابق ص 234.

- 47.16% من شركة سوثر التي تقوم بنقل غاز حاسي الرمل بمعدل 10.2%مليون قدم مكعب في السنة
- 1.97% من حقول شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء التي تملك مجموعة حقول العجيلة التي تنتج معدل 11 مليون طن سنويا[1]
- 50.5% من معمل التكرير في حقل حاسي مسعود الذي ينتج معدل 200 ألف طن سنويا
- 4.05% من معمل التكرير الذي سوف يبدأ العمل به في عام 1963م بمعدل 2 مليون طن في السنة
- 6.08% من معمل تسيير الغاز الطبيعي في مدينة أرزيو
- 8.10%من معمل البترو كيمياء في مدينة أرزيو
- 58.8%من شركة التي تقوم بتوزيع غاز حاسي الرمل في الجزائر

-20.24%[2] من شركة كومز التي تقوم بنقل وتسويق الغاز الطبيعي في أوروبا هذه هي أهم ممتلكات الدولة الجزائرية من المرافق والشركات المختلفة العاملة في صناعة النفط، وما دامت الدولة الجزائرية مشاركة مع الدولة الفرنسية في رأسمال الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول في الجزائر فإن الحكومة الفرنسية تملك بذلك نفس الحصة التي تملكها الدولة الجزائرية إلا أنها تملك بالإضافة إلى ذلك عدت مساهمات أخرى أهمها تلك التي تملكها في كل من حقل حاسي مسعود وحاسي الرمل بواسطة مساهمتها في الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر التي تمتلك 50% من حقل حاسي مسعود و50% من حاسي الرمل وشركات النقل التي تقوم بنقل البترول والغاز الطبيعي والتي تملكها في حقول منطقة العجيلة بواسطة الهيئة المستقلة للبترول التي تملك 51% من حقول العجيلة وأنابيب النقل لهذه المنطقة، بالإضافة إلى ماتملكه في الحقول الأخرى بواسطة مساهمتها في الشركة الوطنية للبترول "أكنين" وهكذا نجد الدولة الفرنسية تفوق الدولة الجزائرية فيما يخص ملكية الحقول حيث تملك حوالي 51% في كل من حقل حاسي مسعود وحاسي الرمل وأنابيب النقل التابعة لها وأكثر من 65% من حقول منطقة

---

[1] محمد صابر: مرجع سابق، ص235

[2] مرجع نفسه،ص235

العجيلة الغنية بالنفط ومما تقدم يتبين لنا بأن قضية المساهمات العامة[1]، مثلها مثل اتفاقيات-ايفيان،وملحقاتها من الهيئة الفنية لتطوير الصحراء وقانون النفط الصحراوي وكلها من أهم القضايا التي تواجه الدولة الجزائرية الفتية في ميدان صناعة النفط ولا يمكن للجزائر الاستفادة الحقيقية من مواردها النفطية وجعلها قطاعا محركا للاقتصاد الجزائري بما تحدثه من نشاط اقتصادي وما تدره من عوائد مالية إلا إذا قامت حكومتها بإعادة النظر في الوضع الراهن لهذه الصناعة وإيجاد حلول متماشية مع مواقف جبهة التحرير أثناء الحرب، وعلى ضوء البرنامج الذي تبنته الدولة الجزائرية ليكون ايطارا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتطورها[2].

2- اتفاق ايفيان والتنظيم الصحراوي:

في 18 مارس 1962م وقعت اتفاقيات ايفيان[3] التي نصت على وقف إطلاق النار ومهدت لاستقلال الجزائر كما تضمنت مبادئ التعاون بين فرنسا والجزائر، التي تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالها وعلى تبادل المصالح والمنافع بين الجانبين حيث تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة وتمنح للجزائر الاعاناة الفنية والثقافية وإعانة خاصة لصالح تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

كما تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما وبنودا تتعلق بالمسائل البترولية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تؤكد الجزائر وتضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ استفتاء وتقرير المصير بموجب سندات بترولية كانت منحتها الحكومة الفرنسة تطبيق لأحكام قانون البترول الصحراوي، وهكذا تبقى جميع رخص التنقيب عن البترول وامتيازات إنتاجها وحقوقه خاضعة لأحكام هذا القانون[4].

---

[1] مرجع نفسه،ص 236

[2] محمد صابر: مرجع سابق ص236

[3] اتفاقية ايفيان:هي نتائج مفاوضات طويلة جرت في الثامن عشر من مارس سنة 1962، بين القادة الوطنيين الجزائريين من الحكومة الجزائرية المؤقتة بين الوفد الفرنسي برأسه لويس جاكس ووزير الشؤون الجزائرية في عهد الجنرال ديغول، سمحت هذه الاتفاقيات بإعلان وقف إطلاق النار ووضع حد لحرب الجزائر،جرت المفاوضات في مدينة ايفيان الفرنسية عند الحدود مع سويسرا (أنظر:يحي بوعزيز، ثورات الجزائر بين القرنين 19و20،ج2،ط2 ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996،ص521.

[4] يسري محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري،د.ج، دط، دار النهضة العربية، القاهرة 1996،ص106

2- تعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتعاون من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية، ويتم هذا التعاون عن طريق جهاز مشترك جزائري فرنسي هو "الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية، أو باختصار"الهيئة الصحراوية" وهو مكلف بتسيير وتنفيذ الأشغال العمومية في الصحراء، وبكل سيادة لبعض المهام البترولية (الأمن- الاحتفاظ بالمناجم)[1].

3- خلال فترة ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال، عند تساوي العروض وذلك بخصوص المناطق التي لم يسبق منح حقوق بترولية عليها أو حصل التخلي عنها.

4- تسدد بالفرنك من أجل تلبية احتياجات استهلاكها المحلي.

5- يتم الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين السلطة العمومية الجزائرية وأصحاب الحقول البترولية عن طريق محكمة تحكيم دولية يعين كل من الطرفين عضو فيها[2].

يتبين من هذا العرض السريع للأحكام البترولية الرئيسية في اتفاقيات ايفيان أنها بالرغم من اعترافها بحق السيادة الجزائرية وبحق الدولة الجزائرية في أن تخلف فرنسا في حقوقها وواجباتها كسلطة عمومية إلا أنها فرضت على الحكومة الجزائرية استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي، وذلك بالنسبة لكافة الحقوق البترولية التي سبق للحكومة الفرنسية أن منحتها ودون تأكيد كافة الحقوق المشروعة للجمهورية الجزائرية[3].

---

[1] بلقاسم سراري:دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007-2008،ص95

[2] يسرى محمد أبو العلا،مرجع نفسه ص113

[3] محمد عبد القادر حساني: تطور العقود البترولية وأثارها على نشاطات الصناعة النفطية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة جامعية مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013 ص

إن المصالح البترولية تمثل نسبة هامة في الإنتاج التجاري وكانت فرنسا تملك 71.99% من حجم الإنتاج، و17.86% للشركات الأجنبية، ولم تترك للجزائر سوى 10.15% من الإنتاج الذي بلغ 20.6 مليون طن عند الاستقلال[1].

3-النفط في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

كانت الثورة الجزائرية عشية الاستقلال تولي أهمية قصوى لهذا القطاع النفطي باعتباره ضمانة التنمية الاقتصادية للبلاد، كما كان تأمين استمرار تسويق النفط الجزائري في السوق العالمية من الاعتبارات الحيوية والضرورية للاقتصاد الوطني ومستقبلا، إذ لم يكن ذاك من مجال تسويقه إلى السوق الفرنسية خاصة والسوق الأوروبية الغربية على العموم، إذا علمنا أن السوق الاشتراكية[2] تكفي حاجياتها وتصدر الفائض وأن السوق الأمريكية مكتفية ذاتيا ولم تسلك بعد سياسة الاحتفاظ باحتياطها لاسترداد كميات من السوق الخارجية .

4-النفط في اتفاقية ايفيان:

لقد كان الرأس مال الفرنسي مسيطرا على الصناعة البترولية الجزائرية عشية الاستقلال بحيث يملك حوالي 75% من المساحة التي تغطيها الرخص الموزعة للتنقيب وحوالي 93% من احتياطي البترول الثابت كما كانت تسيطر على أكثر من ثلثي إنتاج البترول الجزائري.

ولقد كان الوفد الجزائري المفاوض يراهن على انتزاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة، وتتمثل في وحدة الشعب الجزائري وترابه الوطني وكان واعيا بأهمية أي تنازل في الجوانب

---

[1] د.م: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسة وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، دج، د،ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، د.س، ص41

[2] الاشتراكية هي المذاهب السياسية الاقتصادية الاديولوجية التي تهدف التغيير راديكالي في تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي والرأس مالي عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والاشتراكية في الجزائر ليست أمرا طارئا أو قرار شخصيا، وإنما جزء من حركة الثورة ومبادئها وأهدافها وهي لا تعادي الدين فهما جزء واحد لا يتناقضان:(أنظر لطفي الخولي،من الثورة في الثورة وبالثورة مع بومدين، د.ج، د.ط، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي،الجزائر،1975،ص116

الاقتصادية والثقافية والعسكرية، وما ستخلفه من أعباء على حساب مسيرة بناء الدولة الجزائرية إلا انه كان يواجه خيارين لا يمكن التنازل على أحديهما[1].

وتعتبر اتفاقية أيفيان الأساس القانوني الخاص الذي أسندت إليه العلاقات الدولية بين الجزائر في ظل الاستقلال وفرنسا، ولو على المستوى النظري المجرد، ولقد شكلت المبادئ الأحكام التي تضمنها حقل الخام التي سارت عليه العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال مشكلات حقيقية في طريق السير الطبيعي للعلاقات بين البلدين.

وإذا كانت الاتفاقيات الثلاثة الأولى تخص تنظيم الفترة الانتقالية ابتداء من 1962/03/19م، فإن الرابعة منها كانت بخصوص حقوق الأقلية الأوروبية في الجزائر[2].

وتنص الاتفاقية الخامسة في هذه الوثيقة على الامتيازات العسكرية في الجزائر، وبموجبها تستأجر فرنسا قاعدة المرسى الكبير لمدة خمس عشرة سنة قابلة للتجديد ويدخل في حكمها المطارات وباقي المنشات العسكرية التي تقوم حول هذه القاعدة، كما تبقي تحت المراقبة الفرنسية مواقع محددة في الصحراء الجزائرية لمدة خمس سنوات أهمها منطقتي بشار ورقان.

أما الاتفاقية السادسة فتخص التعاون المالي والاقتصادي بين البلدين حيث التزمت فرنسا بموجبها بمساعدات مالية بقدر حجم مصالحها في الجزائر وتشمل هذه المساعدات التعويضات التي تدفع للأوروبيين مقابل ما ينجر عنه تطبيق قانون الإصلاح الفلاحي[3].

ولقد أثارت المسائل النقدية جدلا كبيرا ومناقشات حادة بين الطرفين[4]، قبل أن يتوصل فيها إلى اتفاق بالنظر إلى ما يكتسي هذه المسائل من أهمية في موضوع السيادة الجزائرية فيما يتعلق

---

(1) عمار بوحوش:التطورات السياسية في الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965،مجلة الدراسات الإنسانية،ع1،جامعة الجزائر،2001ص539

(2) عمار ملاح:محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954،د.ج، د.ط، دار الهدي للطباعة والنشر، الجزائر،د.س،ص254

(3) الاصلاح الفلاحي: يعني مجموع الإصلاحات التي تتخذها السلطة السياسية والتي تكون هدفها، تحويل علاقات الملكية لتنظيم العمل، وحيازة منتوجات العمل في الزراعة كل ذلك يكون دلالة على الانتقال أو محاولة الانتقال نت نمط انتاج مسيطر الى أخر أو من شكل أخر من نمط الانتاج نفسه (أنظر عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية،تر:خليل أحمد خليل،د.ج،دط، دار الحديثة للنشر والتوزيع،لبنان،1981،ص174

(4) فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، د.ج، ط1.2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،د.س،ص 540.

بسياستها الخارجية والمعاملات والمبادلات التجارية الدولية، وما هي العملة التي يتم بها التعامل بين الجزائر وباقي الدول سواء تلك التابعة لمنطقة الفرنك أو غيرها من دول العالم[1].

وفي المجال الاقتصادي دائما تنص الاتفاقية السابقة على كيفيات استغلال النفط الجزائري وباقي المعادن في الصحراء، وخلال مدت ست سنوات تكون الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على رخص التنقيب إذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى، وتستمر صلاحيات الرخص التي منحتها الدولة الفرنسية قبل الاستقلال كما يستمر العمل بالقانون البترولي الصحراوي الذي وضع في عهد الاستعمار

ونتيجة لإصرار الطرف الجزائري في المفاوضات على المشاركة الجزائرية إداريا وتقنيا في القطاع البترولي إلى جانب اقتسام الأرباح، نصت الاتفاقية على تأسيس هيئة تقنية مستقلة لها شخصيتها المعنوية تحضي بتمويل مشترك وتعنى بوضع مشاريع علمية من أجل استثمار الصحراء وصيانة المنشآت البترولية وأنابيب النقل[2].

ولقد التزمت الحكومة الفرنسية بموجب الاتفاقية التاسعة بوضع خيراتها الفتية تحت تصرف الدولة الجزائرية الفتية[3]

ومن خلال بنود اتفاقية ايفيان يظهر حليا أن للاعتبار النفطي الحصة الكبرى من الحسابات السياسية الفرنسية تجاه الجزائر عند الاستقلال، حتى غدت رائحة البترول تنبعث من العلاقات الجزائرية الفرنسية.

وفي الواقع فقد ظل النفط هو أهم المحاور التي تحرك التعاون الثنائي مثلما تؤجج النزاع بين الدولتين الجزائرية والفرنسية منذ فجر الاستقلال.

---

[1] بن يوسف بن خدة "نهاية حرب التحرير في الجزائر"اتفاقيات ايفيان، د.ج، د.ط، ت.ع، لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د.س، ص 105-107

[2] الحاج موسى بن عمر: مرجع سابق،ص243

[3] فتحي الديب: مرجع سابق،ص540

ولقد كان الجنرال ديغول[1] يرمي من خلال سياسته البترولية إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى بشأن المستقبل الاقتصادي والسياسي الفرنسي ويراهن على أن يصبح بلده في عداد كبار الدول المنتجة للبترول على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبالتالي وضع حد للتبعية الفرنسية نحو هذين البلدين خاصة فيما يتعلق بهذه المادة الحيوية والإستراتيجية التي يعول عليها بنسبة لا تقل عن 80% في تحريك دواليب الحياة العصرية في فرنسا وذلك في إطار لا يتعدي المصالح الجيوستراتيجية لأوروبة الغربية والكتلة الرأسمالية عموما

أما الرأي العام الفرنسي بشطريه الرسمي والشعبي فكان متراوحا بين أربعة اتجاهات:

1- ارتياح لتثبيت المصالح الفرنسية في الجزائر، مع أخذ الواقع بعين الاعتبار[2]، أما المصالح الفرنسية فتتمثل في حرية استثمار البترول وحرية التصرف في بعض المواقع الإستراتجية في البر والبحر والجو، والتمتع بحق التنقل بينها وأما الواقع المأخوذ بعين الاعتبار فهو ما عبر عنه ديغول بقوله "إن كل جزائري كان يؤمن بأن الصحراء تعد قسما من الجزائر"

2- التشكيك في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة والقلق على مصير أوروبي الجزائر وضمان حقوقهم

3- اعتبار الاتفاقيات استسلاما دون هزيمة

4- تعاطف أقلية من الفرنسيين مع الجزائر، وعرض خدماتهم لبناء الدولة الفتية[3].

وبقدر ما تنوعت وجهات النظر الفرنسية نحو هذه الاتفاقيات كانت كذلك بخصوص الطرف الجزائري، حيث أن البعض أبدي أفصح آيات الترحيب والرضي على محتوى الاتفاقيات، وأعرب البعض الأخر عن عدم الإمكان من نتائج المفاوضات في حين عبر الطرف الممثل للتيار المتحمس عن كون هذه الاتفاقيات مجرد تسليم وخضوع للرجعية الفرنسية .

---

[1] الجنرال ديغول:.ولد في 22 نوفمبر 1880م تخرج من الكلية العسكرية كضابط 1912، شارك بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، برز كشخصية وبطل عسكري مقاوم ، أسس الجمهورية الخامسة الفرنسية عندما كانت الثورة في عامها الرابع(أنظر: عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة ،الجزائر(د.ت)، ص 20

[2] نازلي معوض أحمد:العلاقات بين الجزائر وفرنسا، د.ج،د.ط،الهيئة العصرية العامة للكتاب،د.ب، 1978،ص.ص42.43

[3] الحاج موسى بن عمر: مرجع سابق،240

وحسب بعض الدراسات فإن الطرف الوسط من بين هذه المواقف كان قد تبناها الرئيس أحمد بن بله[1]، فقد ركز على الثمن الاقتصادي والتنازلات الإستراتجية التي قدمتها الحكومة المؤقتة من أجل إبرام هذه الاتفاقيات، وأكد في خطابه بمؤتمر جبهة التحرير في أفريل1962م[2]،"إن السلام الذي تم التوصل إليه في ايفيان والقائم على توفيقات سيقود إلى جهود الثورة إذا لم يعد النظر في هذا الاتفاق بما يتفق مع المصلحة الوطنية".

وإذا كان الرئيس بن يوسف بن خده[3] يعتبر هذه الاتفاقيات نظرا أكيد للشعب الجزائري فإن العقيد هواري بومدين قائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني ممثلا للتيار المتحمس يعتبرها هزيمة للثورة الجزائرية.

المبحث الثاني:الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك

لم تبدأ الجزائر معركتها لاسترجاع النفط إلا مع بداية ستينات القرن الماضي، رغم أن الخزينة العمومية كانت فارغة تماما وبحاجة إلى تدخل عاجل لخلق عشرات الوظائف وصرف أجور الموظفين وتوفير الغذاء والخدمات الرئيسية لشعب يقدر تعداده بـ 09 ملايين مواطن ولا يمتلك أكثر من 400 إطار جامعي وبنية تحتية منهارة بسبب حرب التحرير الطويلة المدي

أسرعت الحكومة الجزائرية ووضعت إستراتجية استعجاليه مؤقتة تمكنها من تأسيس شركة بترولية جزائرية–فرنسية تنمي الصناعة البترولية الجزائرية، وينتج عن تطويرها زيادة مداخيل

---

(1) أحمد بن بلة: ولد في 1916/12/25م بمغنية على الحدود المغاربية، شارك كمجند في الحرب العالمية الثانية في 1946 انظم إلى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1947مسؤول المنظمة السرية في منطقة الغرب ثم مسؤولها على المستوى الوطني في سنة 1949،ثم عضو للمجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1956م،شكل أول حكومة بعد الاستقلال،(أنظر ابراهيم لونيسي:الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس بن بلة ،د.ج،د.ط،دار هومة للطباعة،الجزائر، 2007،ص10.

(2) بن يوسف بن خده: ص.ص 105.107

(3) يوسف بن خدة: ولد في 20 فيفري 1923م بالمدية، انخرط بالحركة الوطنية في 1932م ، انتخب عظوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ثم أمين عام لها ، إنظم للثورة الجزائرية في 1955 ، بعد مؤتمر الصومام عين عضوا أساسيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية بالحكومة المؤقتة 1958م ، ثم رئيس لها في 1961م، بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية ، توفي يوم 4 فيفري 2003م(انظر عمار بومايدة والاخرون ما قاله وما أثبتته الأيام (تقديم عبد الحميد مهري) ، دار المعرفة ، الجزائر 2007 ص 28-29

الجباية والضرائب على الصناعة النفطية الفرنسية بالجزائر، لكن الحكومة الجزائرية اكتشفت أن الحكومة الفرنسية تدفع للجزائر جباية ضعيفة عن أسعار غير حقيقية للنفط ما أكد استمرار أنماط الاستغلال والهيمنة وفرض التبعية على الجزائر حتى بعد نيل الاستقلال.

التزمت الحكومة الجزائرية حتى قبل ميلاد الدولة الجزائرية بألا تغير نصوص القانون الفرنسي المصطلح على تسميته قانون البترول الصحراوي، الذي أكد حصول الشركات الفرنسية على امتيازات سيادية تؤكد حق الانتفاع الحصري للنفط الجزائري وتعهدت الحكومة الجزائرية بألا تمارس أي عقوبات إدارية أو أية إجراءات معرقلة قد تضر بمداخيل الدولة الفرنسية وبهذا تكون إستراتجية الحكومة الفرنسية قد نجحت في ضمان استقلال القطاع الطاقوي عن الاستقلال السياسي للجزائر، أول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات سونطراك في 1963/12/31م والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة سان ومصفاة الجزائر .

1- نشأة الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك:

بعد الاستقلال مباشرة بحثت الجزائر على بسط سيطرتها على ثرواتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك" في 1963/12/03م[1]، لتكون الأداة التي تحقق بها الأهداف المسطرة لا سيما كسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة البترولية[2]، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل

---

[1] عاطف سليمان: ، مرجع سابق، ص53.

[2] على اثر اتفاقية أيفيان في 18مارس 1962، تمت الموافقة على إنشاء هيئة مهمتها الأساسية هي تسير ورقابة الصناعة النفطية الجزائرية واقتراح المسائل النفطية بالجزائر غير أن التنظيم هذا قبل أن يتم تعديله في 29 جويلية 1965م كان يمنح احتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في استغلال البترول

وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز دورها عام 1966م عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من 1971م الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتول مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية، والملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة في 24 فيفري 1971م، فقد انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك، منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966م ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم[1] في جانفي 1967م ،وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967م.

كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51% وهي الأولى من نوعها في الجزائر بين الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك وشركة "قيت" الأمريكية ومع نهاية 1967م كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و65% من البحث والتكرار وكامل الرقابة على التوزيع[2].

وقد عرفت الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك ما بعد التأمين تعديلات هامة على مستوى قدراتها وهيكلها خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني للطاقة الذي أعاد هيكلة هذه الشركة وحولها إلى شركة مساهمة، ويعود هذا الطموح إلى الاكتشافات التي حققتها الشركة في ميدان الحقول الغازية والبترولية وذلك بعد أحداث تعديلات على قانون الاستثمارات الذي فسح المجال للشركات الأجنبية من جهة ومن جهة أخرى يعود إلى النمو المتزايد في الطلب على الطاقة في العالم، وعرفت الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك أيضا تطورات عدة على اثر التغيرات الاقتصادية التي حدثت في البلاد وبالنظر إلى الأحداث الدولية التي شاهدتها سوق النفط خلال العشريات

---

[1] شركة بريتش بيتروليوم:هي شركة نفطية بريطانية (بي.بي) وهي إحدى اكبر شركات النفط والغاز في العالم يعمل بها ثمانون ألف موظف وتزاول عملياتها في أكثر من 88 ألف دولة في خمس قارات وتشمل عملياتها الرئيسية مجالات استكشاف وإنتاج النفط والغاز والتكرير والتسويق والإعداد والنقل

[2] حاج قويدر عبد الهادي :الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية،1986-2009- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران،2012،2011،ص36.

الثلاث الأخيرة في القرن الماضي[1]، فقد لعبة الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة ومع الانتقال إلى السوق وفتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية، كانت لهذه الشركة تحديات كبيرة فهي اليوم ترغب في أن تصبح مجموعة بترولية عالمية بتوسيع نشاطاتها بالعديد من المناطق بإفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر، موريتانيا) وبأروبا(اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، بريطانيا) وأمريكيا اللاتينية(البيرو، والولايات المتحدة الأمريكية)[2] وكانت أخر عملية توسيع لنشاطها تمثلت في مشاركتها في مشروع استغلال حقل غازي في عرض البحر بفنزويلا، حيث اختيرت الشركة الوطنية الجزائرية سوناطراك بصفتها أول شركة افريقية للمشاركة في هذا المشروع الطموح من قبل الشركات العمومية الفنزولية بالتعاون مع ثلاث شركات نفطية دولية هي "روسنافت" الروسية "كنوك" الصينية و"بتروناس" الماليزية[3].

2-الأوضاع التي قامت عليها الشركة الجزائرية سونطراك :

قررت 16 شركة من شركات البترول الأجنبية في عام 1963م العاملة في الجزائر أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو الساحلية غربي مدينة وهران وكان خطا الأنابيب العاملين أنذالك هما خط "سوبيغ" الواصل بين حوض الحمراء وميناء بجاية، وخط " ترابسا" الذي ينقل بترول حقلي عجيلة وزرزاتين،

ويمتد من عين امياس إلى مناء صخرة على الساحل التونسي) وقد وصلا إلى طاقتهما القصوى[4] فبادرت الجزائر بعد سوء التفاهم الذي طرأ بينها وبين الشركات الأجنبية باتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها وعلى مسؤوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تملكه ملكية

---

[1] حاج قويدر عبد الهادي : مرجع نفسه،ص 36

[2] عاطف سليمان: مرجع سابق، ص52

[3] مرجع نفسه،ص52

[4] مرجع نفسه ص53

تامة وتتولى بنفسها إدارته وتشغيله، وكان هذا القرار نابع من نظرة أصلية للدور الذي يجب أن تلعبه المحروقات في التنمية الصناعية والاقتصادية بشكل عام والبلد المنتج[1].

ومن أجل تنفيذ هذا القرار والعمل على تطبيق البنود الأخرى في السياسة البترولية والغازية الجزائرية، قررت الحكومة في 1963/12/31م إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" لتكون بمثابة الجهاز الوطني الذي يتولى سياستها في ميدان المحروقات وكان هدفها الأساسي في البداية هو دراسة وتنفيذ أشغال نقل المحروقات السائلة والغازية، فتولت فعلا إجراء بعض الدراسات الفنية على مشروع الخط مستعينة ببعض المكاتب الاستشارية العالمية وعلى ضوء هذه الدراسات تم إنشاء الخط الممتد من حوض الحمراء إلى ارزيو في التاريخ المقرر عبر مسافة تقدر بـــ : 805 كلم وتم تشغيله في 1966/02/19م[2]

3- مهام الشركة الوطنية الجزائرية سونـطراكـــ

من اجل تنفيذ سياستها البترولية والعمل على إنشاء وتطوير وتقوية قطاع وطني للمحروقات، انشأت الشركة الوطنية الجزائرية لنقل وتسويق المحروقات (بموجب المرسوم رقم 63-491) وكان غرضها الأساسي القيام بعمليات نقل وتسويق النفط والغاز مع إمكانية توسيع مكانتها في التنقيب والإنتاج لأن هذه المهام بقيت خلال سنة 1964م الميدان الخاص بالشركات الأجنبية، حيث كانت حصة الحكومة الجزائرية آنذاك بمساهمة 40.5% في الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر"سان ريبال" ومع الاتفاق البترولي لشهر جويلية 1965م استطاعت شركة الوطنية الجزائري سونطراك أن تصبح الشريك الجزائري في الجمعية التعاونية "اسكوب[3]

---

[1] عندما تقدمت الشركات للحكومة الجزائرية بطلب الإذن لانشاء هذا الخط، اشترطت الحكومة رسميا في شهر ماي 1963م بأن تكون لها نسبة مشاركة في رأسمال الخط مقدارها 20% على أن يكون لها حق الخيار في الحصول على 13% أخرى وقد وافقت الشركات على أن تساهم الجزائر بنسبة 20% من رأس مال الخط ولكنها رفضت حق الخيار في الحصول على الشرط الثاني.

[2] عاطف سليمان: مرجع سابقص53

[3] حاج قويدر عبد الهادي: مرجع سابق ص35

وبموجب المرسوم رقم 66-292 الصادر بتاريخ 1966/09/22م اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات، من خلال تعديل القانون الأساسي لها وتغير اسمها الذي أصبح الشركة الوطنية للبحث،إنتاج، نقل وتسويق المحروقات مع ارتفاع رأسمالها من 40 مليون دينار إلى 400 مليون دينار والمتكون أساسا من دفعات نقدية وقيمة أسهم الحكومة الجزائرية في الشركة "سان ريبالو" " كامل " ومصفاة الجزائر[1].

ونتيجة لتصميم الجزائر على استرجاع ثرواتها من المحروقات بأسرع وقت ممكن، وتوفير الشروط الملائمة لهذه الشركة الوطنية في أن تقوم بدورها القيادي في عملية التصنيع وتنمية الاقتصاد الوطني فقد استطاعت خلال سبع سنوات فقط أن تطور نشاطها تدريجيا ليشمل كافة مراحل صناعة النفط والغاز في الجزائر وذلك عبر مجموعة مراحل متميزة وخطوات متصاعدة وانجازات متلاحقة ومع تخطيها لعدة خطوات أصبحت حصتها من مساحات التنقيب 65% من مجموع المساحة قيد البحث والتنقيب سنة 1969م، وفي عام 1970م ارتفعت مساحة التنقيب الموضوعة تحت تصرفها بحيث أصبحت المناطق التي تقوم فيها بنفسها وبوسائلها الخاصة بدور المنفذ للأعمال تصل حوالي 92% وإلى 100%[2].

4-اتفاقية التعاون "الجزائري الفرنسي"

دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مفاوضات طويلة المدة استغرقت 18 شهرا مع الحكومة الفرنسية كانت تهدف كلها إلى خلق مشاركة فعالة وحقيقية للحكومة الجزائرية في محل العمليات البترولية بالإضافة إلى وضع نظام خاص للغاز الطبيعي ورغم صعوبة هذه المفاوضات إلا أنها استمرت في النهاية بإمضاء اتفاق يوم 1965/07/29م يسمى اتفاق الجزائر حيث شمل الاتفاق مايلي[3] :

---

[1] حاج قويدر عبد الهادي:المرجع السابق،ص36

[2] عاطف سليمان: مرجع سابق، ص 53.

[3] حافظ البرجاس: الصراع الدولي على البترول العربي،د.ج،ط1،بسان للنشر،بيروت،2000،ص160.

- تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50% المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى 53% (بالنسبة لسنوات 1965-1966-1967) ثم إلى 54% ابتداء من سنة1968 م، إلى غاية التأميمات سنة 1971م

- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر وزيادة استثمارات الشركات في عملية التنقيب والبحث.

- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة "ريبال" الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%

- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وتكوين بذلك ملكية تامة لها.

- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.[1]

- وما تجدر الإشارة إليه أنه مع افتقار شركة سونطراك لوسائل الحفر والتنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك، وهو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة سونطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية "سيدكو" وبنفس النسبة امتلكت الشركة الوطنية الجزائرية سونطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها : ألجيو، السترا، ألريف، الكور....الخ [2]

عندما أبرمت الاتفاقية بين الجزائر وفرنسا في 1965/07/29م كانت الفكرة الأساسية المشتركة من ذلك أبعد من أن تكون مجرد وضع أو تأسيس إجراء ضريبي وإنما الاتفاق كان يهدف أساسا إلى تعريف وتحديد مفهوم حقيقي وجاد لاستغلال المحروقات يخدم المصالح الثنائية للدولتين، وكانت الجزائر من خلال ذلك تصبو إلى تعزيز وزيادة سيطرتها على ثرواتها البترولية وتوسيع نطاق هذه السيطرة خطوة إلى الأمام ضمن الحدود التي تسمح بها قوتها

(1)حافظ البرجاص: مرجع سابق،ص160.

[2]المرجع نفسه ص161.

التفاوضية وعليه تم تحديد ووضع جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تسمح للجزائر أن تشجع تنميتها الصناعية، وإعطاء لفرنسا عامل أساسي لسياستها الطاقوية الطويلة المدى[1].

5- النفط في العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال

بالرغم من نجاح فرنسا في تفاوضها للحصول على موقع ممتاز في عمليات استكشاف النفط واستغلاله، وقد فسر آنذاك على أنها استطاعت إقامة علاقة خاصة على حساب انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن بعض الأوساط في فرنسا ترى أن الجزائر هي التي كانت في الحقيقة بحاجة إلى مثل هذه العلاقات في ذلك الوقت بالضبط، وذلك أن الجزائر غداة الاستقلال لم تكن تستهوي شركات النفط العالمية سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية وعليه فقد كانت إستراتجية الجزائر المفضلة هي رغبتها في أن يظل نفطها يعامل على غرار النفط في منطقة الفرنك، وبذلك يضمن الدخول في السوق الفرنسية حيث تفرض قيود على التكرار والتسويق بشكل عام، وقيود على أنشطة الشركات العالمية بشكل خاص ويمنح ذلك الفرصة الكافية لبيع النفط الجزائري بأسعار تزيد عن المعدل السائد في السوق آنذاك"[2]، وعلاوة على ذلك كان على الشركات الدولية العاملة في فرنسا أن تستخدم نسبة مئوية من النفط الجزائري، مما يشكل لها حافزا على الاستثمار في الموارد البترولية الجزائرية.

وكان المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3] في جوان 1962 قد صادق في اجتماعه في طرابلس الليبية على ضرورة إعداد مخطط يضع الثروات المعدنية والطاقوية الجزائرية تحت

---

(1) عاطف سليمان:مرجع سابق ص68.

(2) عصام بن الشيخ:قرار تأميم النفط الجزائري24 فيفري، دفاتر السياسة والقانون، ع6،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،جانفي 2012،ص193.

(3) المجلس الوطني للثورة:يعتبر الهيئة العلية للثورة وهو الذي يخط سياسة جبهة التحرير الوطني وصاحب الاختصاص للتقرير في مستقبل الجزائر،ووحدة الكفيل بوقف القتال أثناء الثورة،وكان بمثابة برلمان الشعب الجزائري (أنظر عبد المالك مرتاض:دليل مصطلحات ثورة التحرير الكبرى،د.ج،د.ط،المطبعة الحديثة للفنون المطبعية،الجزائر،2011،ص75.

تسيير وتصرف الدولة الجزائرية، ولقد تجسد هذا التوجه سنة 1963م بتنصيب هيئات وقع على عاتقها مراقبة هذا القطاع[1].

وفي هذا الإطار تم وضع جهازين هامين يتعلق الأول بإنشاء الشركة الوطنية للمحروقات (سونطراك) بموجب مرسوم رقم 491-63 في 1963/12/31م لتتكفل أساسا بنقل وتسويق المحروقات[2]، ويتعلق الثاني بإنجاز خط الأنابيب الممتد بين حوض الحمراء وأرزيو من قبل الشركة الانجليزية "C.I.B" وبتمويل كويتي، وقد سمح هذا المشروع القاعدي للجزائر بالدخول بقوة في سلسلة العمليات النفطية وعلى المستوى السياسي فإن جلسات المؤتمر الثالث لجبهة التحرير الوطني في أفريل كرست بعمق توجهات برنامج طرابلس في هذا الشأن، حيث ذكرت توصيات هذا المؤتمر بأن تأميم الثروات المنجمية والطاقوية هو هدف طويل المدى، ومن أجل تسوية المسائل التي تمس قطاع المحروقات والتنمية الصناعية في الجزائر الذي سجل تقدما محسوسا إذا ما قورن باتفاقيات أيفيان عشية الاستقلال ولقد اعتبر اتفاق الجزائر نموذجا حيث أن هذه الوثيقة رفعت العلاقات البترولية إلى مستوى الدول

ولا بد من الإشارة إلى التناقضات الجانبية التي كانت بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة والإرادة الملحة لديغول من أجل الاستقلال الطاقوي من جهة أخرى شكلت ثقلا في إمضاء هذا الاتفاق الذي بموجبه تمكنت الجزائر من زيادة حصيلتها الجبائية[3]، غير أنه لم يلبث أن أظهر محدوديته وخاصة عشية 1970م التي تعتبر سنة إعادة النظر والمراجعة، ولقد زادت التناقضات مع المصالح الفرنسية حدة عندما ظهرت المؤشرات الأولى لنجاح الإستراتجية البترولية الجزائرية التي مست المصالح البترولية غير الفرنسية، ففي حرب الأيام الستة في

---

(1) الحاج موسى بن عمر :مرجع سابق ص 248

(2) تم توسيع صلاحيات شركة سونطراك إلى البحث والتنقيب عن المحروقات وتحويلها بموجب مرسوم رقم 296-63 الصادر في 1966/09/22 وبهذا أصبحت تمارس كل عمليات هذا القطاع

(3) عبد الكريم قاسمي:النصوص التنظيمية لتأميم البترول،مجلة الجيش،ع14-69،أفريل،1978،ص24.

الشرق الأوسط في جوان 1967م بين العرب وإسرائيل، تولدت وضعية مساعدة تمكنت الجزائر من استغلالها في محاولتها مراقبة بعض المصالح في الجزائر [1]

وفي هذا الشأن بادرت الجزائر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية[2] مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوقفت تدفق الغاز والبترول إلى هذا البلد "بريطانيا" ووضعت الشركات البترولية الأمريكية تحت الحراسة مثلما مست الشركات الأنجلوسكسوتية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تندرج في إطار العمل على استعادة القدرة على التحكم في الاقتصاد الوطني، تلك الجهود التي توجت بتأميم[3] المحروقات في 24 فيفري 1971م ، وفي هذا السياق جاءت تأميمات المناجم التي أعقبتها ضغوط الشركات الأوروبية المؤممة وخاصة منها الفرنسية.

---

[1] الحاج موسى بن عمر مرجع سابق ص 250

[2] الدبلوماسية:هي علم لأنها تتطلب قواعد وأصول تحكم ممارستها وكيفية تطبيقها بين أشخاص القانون الدولي كما أنها فن تطبيقها يستلزم الموهبة وفن الإقناع عند من يكلف بممارسة هذه الوظيفة فظلا على أنها قانون وتاريخ ومؤسسة ومهنة،(أنظر حسن قادري:الدبلوماسية والتفاوض ،دج،منشورت خير جليس،الجزائر،2007،ص10

[3] التأميم:هو سياسة تهدف إلى استرجاع السيادة الوطنية على كل ممتلكات الدولة أي تحويل المشروعات الخاصة من ملكية الأفراد إلى ملكية الأمة مع تحريرها من الأساليب والوسائل الرسمية وتنظيم إدارتها واستغلالها وفق لطرق وأساليب خاصة تجعل منفعتها خاصة للأمة :(أنظر يسري أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري،مرجع سابق ص247)

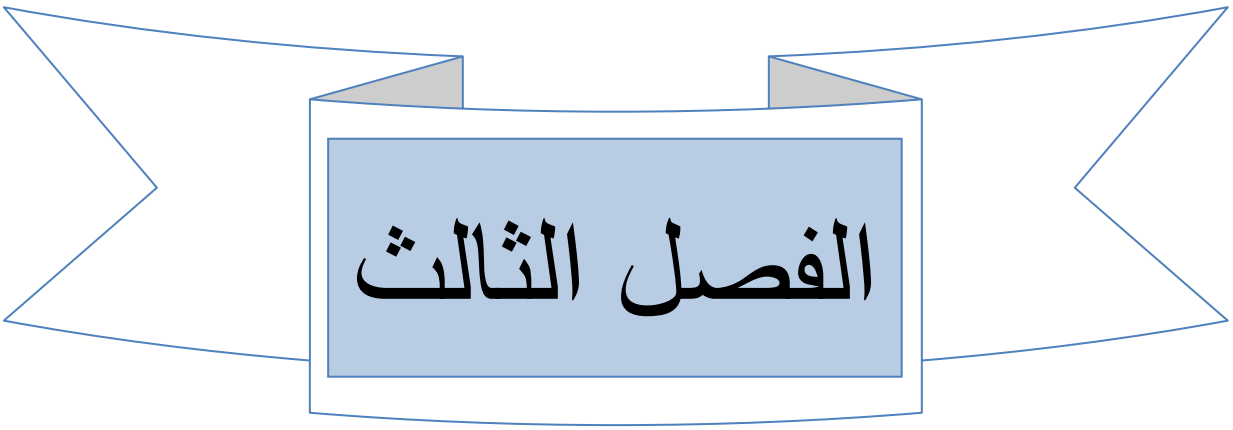

سياسة استغلال الطاقة من 1965-1971

مقدمـــــة الفصـــــل:

انطلاقا من الأوضاع السيئة التي ميزت الاقتصاد الوطني طيلة سنوات 1962-1965، رأت لقيادة الجزائرية التي أتى بها انقلاب 19 جوان 1965 أن تعمل على تغير الأوضاع الاقتصادية ، وذلك بوضع مخطط لمشروع وطني يخلص البلاد من التبعية والتخلف ويقوم ببناء اقتصاد الدولة الجزائرية، وقد ربط وجود الدولة في عهد الرئيس هواري بومدين بوجود اقتصاد قوي حتى يستجيب لتطلعات الشعب من جهة والتخلص من التبعية الأجنبية من جهة أخرى ولهذا الغرض اتبع الرئيس هواري بومدين سياسة اقتصادية لتحسين اقتصاد الدول والتي يتم شرحها فيما يلي:

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية التي اتبعها بومدين:

إن الدولة التي كان الرئيس هواري بومدين[1] يريد بنائها لا تنحصر في مجتمع سياسي إداري فقط ، وإنما يريدها أيضا دولة شعبية واشتراكية تقوم على السواعد والأموال التي تشمل الدعامة المادية تعكس روح المجتمع الجزائري في تركيبته العربية الإسلامية للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، واستغلال الأغلبية للأقلية والعمل من أجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

يرى بومدين استحالة تطبيق النظام الرأسمالي في الجزائر لعدة أسباب أهمها[2]:

- ضرورة تحرير البلاد من الاقتصاد الاستعماري الذي جعل الجزائر تابعة لفرنسا اقتصادية
- انعدام الفائدة للجزائر في حالة سماحها للاستثمار الأجنبي، لأن الشركات الأجنبية الرأسمالية لا تستثمر إلا في استخراج المواد الأولية والطاقوية

---

[1] هو محمد ابراهيم بو خروبة ،ولد سنة 1932م بالقرب من قالمة من عائلة فلاحية، درس في المدرسة القرآنية ثم بجامع الزيتونة بتونس ليلتحق بعدها بجامعة الأزهر بمصر، التحق بالثورة في فيفري 1955م بمنطقة وهران، ثم قائدا لأركان الجيش،بعد الاستقلال أصبح وزيرا للدفاع وفي يوم 19جوان 1965م انقلب على نظام بن بلة، وفي العام نفسه أصبح رئيس للجمهورية دامت فترة حكمه الى غاية وفاته في 1978م،(أنظر محمد الصالح الصديق،أعلام من المغرب العربي، ج3،د.ط،دار موفم للنشر،الجزائر،2007م،ص843-844 .

[2] سليمة كبير :الرئيس هواري بومدين زعيم معارك التحرير والتعمير :د.ج،د.ط،المكتبة الخضراء للنشر، الجزائر،د.س،ص22.

- انعدام برجوازية وطنية جزائرية بإمكانها الاستثمار في الاقتصاد الوطني

- إن التنمية الاشتراكية التي اعتمدتها الجزائر هي إستراتجية وضعت لتحديد الاتجاهات والوسائل اللازمة للمساهمة في تشيد الاشتراكية، كما إن التنمية هي التحرر الاقتصادي فالاستقلال الحقيقي يستلزم استقلال اقتصادي المرتكز على استعادة الثروات الطبيعية وتوازن المبادلات الخارجية وغيرها[1]واعتمدت الدولة على ملكيتها لوسائل الإنتاج، فتمثل السلطة كل المجتمع دون وجود طبقة مميزة فيه، فتصبح وسائل الإنتاج ملكا للمجتمع لتقضي على انقسامه إلى طبقات مالكة وغير مالكة، وبذلك يصبح الإنتاج موجه لصالح العام، أي اعتمد بومدين على تدخل الدولة في عملية البناء الاقتصادي فتصبح نوعاما هي الرأسمالي الأكبر، ولهذا أطلق البعض على نظامه صفة رأسمالية الدولة[2].

- لم يظهر القطاع العام في الجزائر بشكل مميز إلا ابتداء من سنة 1966 م فقد نصت اتفاقية أيفيان على استمرارية نشاط الرأسمالي الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات كما نصت على إمكانية منح مساعدات فرنسية لتصنع المسير من قبل الدولة، وكانت التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة آنذاك بالنسبة للمؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" فقامت الحكومة بمفاوضات مع فرنسا لتعديل اتفاقية ايفيان في بنودها الخاصة بقطاع المحروقات بحيث تم إنشاء الجمعية التعاونية "أسكوب" خلف للجهاز التقني الصحراوي الذي كان لصالح الشركات الفرنسية، وأصبحت بهذا مساهمتها بنسبة 50% فيما يخص عمليات البحث والتنقيب[3]

- كما تم تأميم الشركات المنجمية في 08 ماي 1966م، وشركات التأمين الأجنبية إلى جانب هيمنة الدولة على النظام المصرفي[4].

---

[1] سليمة كبير :مرجع سابق، ص23.

[2] رابح لونيسي:مرجع سابق، ص207

[3] عبد العالي دبلة: الدولة الجزائرية الحديثة، د.ج، د.ط، دار الفجر، القاهرة، 2004،ص188.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الميثاق الوطني 1976 المعهد التربوي الوطني،الجزائر،1976، ص206-207.

لقد تحصل الجزائريون على الأهم في اتفاقيات ايفيان سنة 1962م وهو نيل الاستقلال السياسي، وضمان وحدة التراب الوطني، ولم يكن تأميم النفط ضمن أوليات تلك المرحلة التي تطلبت دفاعا صارما عن مكسب الاستقلال المهدد والهش نتيجة ضعف الدولة الجزائرية المستقلة حديثا وتطلب استرجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري ترتيبات معقدة وشجاعة فريدة من الحكومة الجزائرية، تطلبت عدا كاملا قبل إعلان قرار التأميم سنة 1971م،

- حيث ورثت الجزائر وضعية اقتصادية تتسم بالتخلف في الهياكل، وكذا في مجال الشغل الذي يمثل أهمية كبيرة خاصة بالنسبة لحياة الفرد ويتمثل هذا التخلف في القاعدة المادية للاقتصاد في كل أنحاء البلاد من مدن وأرياف وانطلاقا من الأوضاع المتدهورة التي أتسم بها الاقتصاد الوطني طيلة فترة 1962-1965م والتي أدت إلى القلق على المستقبل في إبقاء البلاد في حالة تخلف واقتصاد منهار، إذا عملت قيادة بومدين على تغيير الأوضاع الاقتصادية وذلك بوضع مخطط لمشروع وطني يخلص البلاد من التبعية والتخلف، ويقوم ببناء اقتصاد الدولة الجزائرية وربط وجود الدولة في عهد الرئيس هواري بومدين بوجود اقتصاد قوي حتى تستجيب لتطلعات الشعب من جهة والتخلص من التبعية من جهة أخرى وذلك من خلال التأميم والذي نعرفه فيما يلي مع ذكر أسبابه[1]

1- تعريف التأميم:

يعرف التأميم على أنه تحويل الملكيات الخاصة (المؤسسات الاقتصادية والمستغلات الفلاحية) إلى ملكية المجموعة أو الدولة، وهو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى ملكية عامة، وتتم في الغالب على دفع تعويض عادل لأصحابها، وقد أصبح التأميم من أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت كمطلب وطني وتحرري في البلدان المستعمرة مثل تأميم قناة السويس في مصر سنة 1956م وتأميم المحروقات بالجزائر في سنة 1971م، والتأميم ليس له دائما دوافع إيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية لجأت إلى تحويل مؤسسات أو صناعات معينة واسعة الاستعمار أو ذات طابع

[1] رابح لونيسي: مرجع سابق، ص208.

استراتيجي ضمن القطاع العام مثل المناجم أو السكة الحديدية، وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران والنقل البحري وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة"[1]

2-أســـــباب تأميم المحروقات:

إن ظهور البترول في صحراء الجزائر هو سبب الصراع بين فرنسا والجزائر من جهة، ومن جهة أخرى يعد سبب لتطور يعيد الأثر في مستقبل هذه الدولة الناشئة، حيث يساهم البترول بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي إرادات الدولة وميزان المدفوعات والصادرات الخارجية كما يلعب البترول والغاز دورا أساسيا في إنشاء صناعات وخدمات أخرى مرتبطة بهما، لعل من أهمها الصناعات البتروكيماوية والكهرباء والصناعات الثقيلة ذات الكثافة العالية في استهلاك الطاقة ومنذ اكتشافه اتجهت أنظار وأطماع الحكومة الفرنسية إلى الصحراء الجزائرية وما يضمه باطنها من ثروات بترولية[2] وبعد أن تأكد وجود احتياطي ضخم منها شرعت فرنسا في رسم البرنامج وإعداد المخططات واصدار القوانين التي تظم عمليات الاستغلال لهذه الثروة، بل ادعت أن الجزائر فرنسية، ولما فشلت في دعواتها هذه لجأت الى فكرة التقسيم ومبدأ الصحراء الغير جزائرية ونتيجة لفشل المفاوضات بينها وبين الجزائر انتهت الى توقيع اتفاقيات ايفيان، التي وضعت حدا للحرب بين الطرفين ونظمت استغلال الثروات الموجودة في باطن الأرض بالصحراء وغيره من المعادن وفتحت الباب لاستقلال الجزائر عام 1962م [3]

إن سياسة الجزائر البترولية كانت تهدف إلى السيطرة الفعلية على جميع الموارد الطبيعية وبوجه الخصوص البترول، وتعبئتها من أجل التنمية ولقد تبنت الجزائر إستراتيجية عامة تقوم أساسا على تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية وتأمين الاستقلال الاقتصادي والسيطرة

---

[1] مناوي الزبير :تأميم المحروقات ،قرار في مستوى التحديات،مجلة الجيش ،العدد331،مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، ص13.

[2] رابح لونيسي: مرجع سابق، ص 121.

[3] رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز ، تر ،فاطمة الزهراء قشي،محمد الأخضر الصبيحي، د.ج، د.ط، دار الهدى،الجزائر، د.ت، ص57.

الفعلية على مجموع نشاطات القطاعات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد والسيادة الكاملة في جميع ميادين الحياة الاقتصادية وتطبيق برنامج وخطط ومن بين هذه الخطط قام الرئيس هواري بومدين بسياسة تأميم المحروقات.

أ- الأسباب الاقتصادية:

بدأ التفكير منذ 29 جويلية 1965م، في وضع سياسة اقتصادية شاملة وكان الاهتمام منصبا على جانب من هذه السياسة وهي سياسة التصنيع وكانت الأهداف طويلة المدى، وهي إقامة صناعة ثقيلة كقاعدة ضرورية للتطور ولقد حضي البترول بأهمية خاصة حيث استأثر بأكثر من ثلث الاستثمارات الصناعية، وعملت الجزائر على تطويره ليكون أداة للتصنيع ومحركا للتنمية وعاملا لتحقيق التقدم والرخاء وكان له أثر كبير بالنسبة للموارد الاستثمارية وباحتلاله المكانة الأولى من الصادرات الجزائرية وفي زيادة القيمة المضافة [1].

- من أجل تكثيف أكثر لمجهود البحث في الأحواض الناضجة وفي الأحواض الضعيفة الاستغلال.

- محاولة إيجاد أنشطة صناعية في جميع أنحاء البلاد لكي تستفيد كلها من التحولات التي يحدثها نظام الإنتاج الصناعي في المجتمع الجزائري [2].

- الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد أساسا على قطاع الخدمات والأنشطة الإنتاجية المختلفة التي تؤدي إلى تنمية شاملة وذلك بإجراء تغييرات عميقة في البنايات الاقتصادية للبلاد.

- إزالة البنايات الاقتصادية الاستعمارية التي تبقي الجزائر مصدرة للموارد الخام ومستوردة للمنتجات المصنعة [3]

- بناء قرى اشتراكية وشركات وطنية، والقيام بثورة زراعية [4]

---

[1] د.م: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر،د.ج،د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،الجزائر،د.س،ص42.

[2] المرجع نفسه،ص43.

[3] هنري علاق: مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والآمال،د.ج، د.ط، دار القصبة للنشر ،الجزائر،2007،ص429.

[4] عبد الله مباركة: من معركة التحرير إلى معركة البناء،مجلة الجيش،العدد214،جانفي1962 ص13.

- تطبيق سياسة التسويق والأسعار وذلك من أجل تحديث تقنيات الإنتاج الزراعي والاستثمار المكثف للأراضي بواسطة تحويل العلاقات الاجتماعية وتحديث مناهج وتقنيات الإنتاج وتنظيم المصالح المرتبطة بالإنتاج

-تحقيق توازن جهوي وتوازن بين المدن[1]

- من أجل القيام بتنمية فلاحيه واقتصادية وثقافية واجتماعية حتى تلتحق البلاد بركب الدول المتقدمة عملوا على تحقيق استقلال مالي[2]

- تحديد سياسة تجارية جزائرية تهدف لبناء اقتصاد وطني مستقل

- فتح أفاق جديدة للتجارة الجزائرية وتحديد إستراتيجية جديدة تمليها مصالح الاقتصاد الوطني[3]

- وضع حد لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وإحداث إصلاح عقاري، وإدخال تغيير على عالم الريف وبنياته العقارية[4]

- رفع مستوى المعيشة لكل مواطن جزائري بهدف القضاء على البطالة وتحسين ظروف العمال وإعادة توزيع الدخل الوطني من أجل ترقية الفئات المحرومة[5]

- بناء وتحقيق نظام اقتصادي عالمي

- التخلص من الوصاية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي

- التخلص من هيمنة الشركات الأجنبية واحتكارها لثرواتنا الطبيعية حيث لم تكن هناك شركات وطنية

---

(1) محمد العيد مطمر: الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع ،هواري بومدين نموذجا،شهادة دكتورا دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004-2005ص 56.

(2) محمد العيد مطمر :مرجع نفسه ص 56

(3) أحمد طالب الإبراهيمي : مذكرات جزائري هاجس البناء، 1965-1978 ج2، (د،ط) دار القصبة للنشر،الجزائر،2008، ص 541

(4) وزارة الإعلام والثقافة:مديرية المطالعة العامة والوثائق،خطب الرئيس بومدين،2جانفي 1975م،ج6 ،د.ط،المطبعة الكبيرة، النصر، قسنطينة، دس، ص132

(5) عبد الله مباركيه: مرجع سابق، ص 14

- قطع روابط التبعية مع الدول المستعمرة والتخلص من هيمنة الاحتكارات الأجنبية وذلك من أجل تعزيز الاستقلال الوطني[1]

ب-الأسباب السياسيـــــــــة

- التخلص من بنود اتفاقية إيفيان المجحفة والتي قيدت سيادة الدولة في مجالات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية مع العلم أن الرئيس هواري بومدين كان يتحفظ على بعض البنود التي جاءت بها الاتفاقية خاصة تلك التي تتعلق بالاقتصاد الجزائري لعل أهمها[2]

- إنشاء جهاز للتعاون الصحراوي على أساس المساواة في الأعضاء ومهمة هذا الجهاز هي:

- إبداء الرأي في مشروعات قوانين المناجم للبترول [3]

- تطوير الشبكات الجوفية اللازمة لاستثمار ما في باطن الأرض

- دراسة طلبات عقود الامتياز لاحتفاظ بحق الدولة الجزائرية في سلطتها بإصدار تلك الرخص القانونية للبحث التنقيب عن البترول

- التعامل بالعملة الفرنسية لتسديد المستحقات المتعلقة بالبترول الصحراوي[4]

- ممارسة حقوق فرنسا في إطار البترول الصحراوي

- ضمان الجزائر للحقوق المكتسبة وتعهدات فرنسا السابقة على الاستقلال فيما أصدرته من امتيازات في إطار يمنع على الجزائر اتخاذ أي إجراء من شأنه زيادة الأعباء المالية أو المساس بمصالح المساهمين في الامتيازات البترولية[5]

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: مصدر سابق، ص542

[2] خميسة عشاش، سميرة بن مهنية:سياسة التأميمات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري من 1966-1978،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (ل.م.د)جامعة العربي التبسي، تبسة،ص14.

[3] مساعد أسامة صاحب منعم: الأوضاع الاقتصادية العامة في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد3، ص241.

[4] شارل روبير أجيرون :تاريخ الجزائر المعاصر، تر عيسى عصفور،دج ،ط1،منشورات عويدات بيروت باريس، 1962 ص 182-183

[5] يوسف بن خدة :مصدر سابق ص 112.

- منح الأفضلية للشركات الفرنسية في حال تساوي العروض المقدمة للحصول على الامتيازات البترولية خلال فترة لا تقل عن 6 سنوات من تاريخ الاتفاق"1 وكذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى التأميم هي :

- رغبة الجزائر في القضاء على الاستعمار بكل أشكاله وأساليبه [2]

- وضع بصمة في العالم تثبت بها الجزائر مكانتها السياسية والاقتصادية"[3]

- تطلع الجزائر إلى بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية "دولة جزائرية ديمقراطية شعبية ببنايتها وهياكلها[4]

- جعل العالم بأسره يؤمن أن تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها على ثرواتها ليس حق يتمتع به الغرب فقط ومجموع الدول المتطورة، وليس شعار يتغنى به في اللقاءات والاتفاقيات الدولية فقط، بل هو مبدأ ينطبق أيضا على كل بلدان وشعوب العالم بما فيهم شعوب العالم الثالث وأن استطاعت هذه الأخيرة تحقيق استقلالها فيجب أن يكون استقلال تاما مطبق على ارض الواقع.

- حيث جاء في خطاب ألقاه الرئيس هواري بومدين[5] بمناسبة مأدبة عشاء على شرف الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستون يوم 10-04-1975 بقصر الشعب "لقد استكملت الجزائر استقلالها السياسي بالتحكم في اقتصادها وفي استرجاع هويتها ومعنى هذا أنه كان علينا أن نقوم بأعمال وإجراءات مدروسة لإعداد إستراتيجية للتنمية يضل تماسكها ومشروعيتها من الشروط الأساسية لاستقلالنا فليس المهم أن ننادي بالاستقلال فحسب، ولكن المهم هو أن يكون هذا الاستقلال عمليا وحقيقيا[6]

---

[1] سياسة التأميمات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائريمن 1966-1978، مرجع سابق ص 14.

[2] جبهة التحرير الوطني : دستور 1976، مصدر سابق، ص21

[3] وزارة الإعلام والثقافة مصدر السابق ، ص 82.

[4] جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق ص 21.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مجهود السنوات العشر ،"الصناعة الشعبية للجيش"،د.ت،ص47

[6] رابح لونيسي،مرجع سابق، ص 232-233

الأسباب الاجتماعية والثقافية.

- تلعب الاستثمارات البترولية دورا هاما في تغير وتغيير المجتمع،حيث أدى البترول إلى زيادة ملموسة في نمو السكان في مناطقه والتي تتركز في المدن ويرجع ذلك أساسا إلى الهجرة من الريف إلى المدن نتيجة لعوامل الجذب التي ترجع إلى ظهور الصناعة التحويلية والبترولية والغازية.
- من أجل تطور الحرف والوظائف نتيجة لتنوع الأنشطة المختلفة التي ترتبت على وجود البترول.
- من أجل تشيد الصناعة التحويلية والبترولية والغازية حيث يعتبر هذا التحول أحد مظاهر الحراك المهني التي اتسم بها المجتمع الجزائري نتيجة لظهور البترول.
- تنفيذ برنامج يهدف لسد حاجيات المواطنين الذين تضرروا جراء حرب التحرير والعمل على إعادة تنظيم جوانب الاقتصاد الجزائري
- ديمقراطية التعليم لتمكين كل طفل من أن يصل أقصى مستويات العلوم التي تسمح له به إمكاناته ومداركه حتى يأخذ مكانته الراقية ضمن المجتمع[1]
- جعل مناصب شغل للجزائريين لمحاربة ظاهرة البطالة، لأن الصناعة تعتبر مفتاح كل تقدم وكل نهضة اقتصادية ستوفر العمل للمئات بل الملايين من المواطنين الجزائريين
- جعل منح للفلاحين في إطار الثورة الزراعية من أجل ترقية الريف الجزائري
- العمل على تحقيق الرفاهية للشعب الجزائري
- بناء جامعات ومعاهد عليا من أجل تأطير الشاب الجزائري[2].

---

[1] Taleb Ibrahim Ahmed, Mémoire d'Algérien, Tome2, Editions casbah,Alger 2008 p397

[2] عمار بومايدة وأخرون: ما قاله وما أثبتته الأيام ،تق عبد الحميد مهري،د ج،د.ط،دار المعرفة،الجزائر ،2007، ص208

3- قرار تأميم المحروقات

- مكن القرار التاريخي لتأميم المحروقات الذي أعلن عنه بحاسي مسعود رئيس الدولة السابق هواري بومدين يوم 24 فيفري 1971م، بالإضافة إلى تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية من جعل شركة سونطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقوق المكتشفة[1].

- ويأتي هذا القرار لاستكمال مسار طويل من المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1967م من أجل استرجاع الثروات الطبيعية الوطنية حيث تم في البداية تأميم الشركات البترولية الغير الفرنسية في بداية سنة 1967م، "موبايل " ويل و "ايزو" في 24 أوت 1967م و"شيل" في 20ماي 1968م وتبعها أمر وقع في 11 أفريل 1971 بإصدار القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد الإطار الجديد لنشاط الشركات الأجنبية في البحث عن المحروقات واستغلالها ومكن هذا القرار الجزائر من أخذ 51% من فوائد الشركات الفرنسية صاحبة الامتيازات التي تعمل في الجنوب وغيرها على أن تقدم لها تعويضات نقدا باستثناء شركة "جيتي" فقد يدفع لها التعويض بالنفط الخام.وقد حصر هذا القانون شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سونطراك في نوع واحد يتمثل في عقود الخدمات وقد اشتهر منه بالجزائر صنفا [2] :

- صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية[3]

- وصنف ثاني يعرف بعقود المساعدة التقنية لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج لفائدة الشركة الوطنية مقابل مكافآت متفق عليها مسبقا، لكن بعد تجربة دامت قرابة 15 سنة من

---

[1] يسري محمد أبو العلا:مرجع سابق، ص274.

[2] عبد القادر سيد أحمد:مرجع سابق، ص75.

[3] مرجع نفسه ص76.

تطبيقه تأكدت عدم تنافسية قانون 1971م وكذا محدوديته في منح الشركات الأجنبية الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطابها مقارنة بما تتعامل به بلدان نفطية أخرى من حيث أفضلية شروط الإنتاج، الأمر الذي دفع المشروع الجزائري الى التفكير في تغيير ذلك القانون وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع [1].

المبحث الثاني: تأميم المحروقات

- لقد شهدت الصناعة البترولية أولى عمليات التأميم عندما قامت المكسيك بتأميم بترولها عام 1929م تلتها إيران عندما قامت حكومة الدكتور مصدق بتأميم البترول سنة 1951م[2] وبالرغم من أن هذه الخطوة أسفرت عن سقوط حكومة مصدق، إلا أن الأزمة سويت بإنفاق الكونسورتيوم سنة 1954م والذي يقضي بمبدأ التأميم نظريا وضمان حقوق ومزايا لإيران هي أفضل بكثير مما كان عليه الحال قبل ذلك من جهة أخرى لهذه الأزمة صدي سياسي بعيد المدى حيث أحدثت شرخا في العلاقات بين الشركات والدول المنتجة، ومع ذلك كان يجب الانتظار عشرين سنة أخرى حتى تستطيع دولة أخرى وهي الجزائر من تأميم الشركات البترولية العامة في أراضيها عام 1971م[3]

- إن النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ استقلالها كان عاملا مساعدا لقرارات التأميم حيث أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثورة وهو ما نص عليه مؤتمر طرابلس 1962م [4]، بحيث أكد على ضرورة تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات وهذا بالرغم من أن اتفاقية ايفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية التي تلزم الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس

---

[1] عبد العزيزوطيان:مرجع سابق ص151.

[2] عبد السلام بالعيد:الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال،ترجمة محمد هناء ومصطفى ماضي ،دار النشر بوتان،الجزائر،1990،ص 49.

[3] نفسه المرجع ،ص49-50.

[4] عبد العزيز وطيان :مرجع سابق،ص171.

الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى مع مصالح الجزائر، وبالتالي ضرورة تغييره.[1]

- إن أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري كان محدودا لأن نشاطات الإنتاج والتوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج الوطن وبالرغم من أن فرنسا وبموجب اتفاقية جويلية 1965م التي منحت امتيازات كبيرة خولت للجزائر السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة 1969م/1970م، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية[2]

- تمهيدا لتأميم المحروقات واستعادة السيطرة على الثروات الوطنية باشرت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادت الرقابة على المحروقات بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا، كان لها ذلك من خلال تأميمات 1967م و 1968م في ميدان توزيع المنتجات البترولية والتكرير بشراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم) ووضع الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة، وكذا تأميم كافة الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع المحروقات محليا في 1968/05/13م وأصبح هذا الميدان وطنيا 100% ، كما اشترت الجزائر حصة شركة "توتال" في 1968/11/07م في مصفاة الجزائر[3]

- ورفعت مساهمتها إلى 56%، وأبرمت في 1968/10/19م اتفاقية مع شركة "جيتي" تنازلت بموجبها الشركة الأمريكية بنحو 51% من حقوقها بالتنقيب والإنتاج ونصت الاتفاقية على أنه في حالة العثور على الغاز تتنازل الشركة عن كامل حقوقها وبدون أي تعويض لمصلحة سونطراك التي تنفرد وحدها بحق استثمار هذا الغاز[4].

---

[1] بالعيد عبد السلام:مرجع نفسه ص49.

[2] راشد البراوي:حرب البترول في العالم ،د.ج،د.ط ، دار النهضة ،العربية ،القاهرة،1968ص13.

[3] مرجع سابق، ص13.

[4] نفسه،ص14.

- بالإضافة إلى شراء مصالح شركة "الباسو "، وتجريد شركة "سان كلارك"من مصالحها النفطية سنة 1968م،وكذا تأميم سنة 1970م لكافة الشركات الأجنبية غير الفرنسية المنتجة للبترول باستثناء شركة "جيتي"[1]

- من جانب أخر قامت الحكومة الجزائرية بمباشرة مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية وذلك بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين والذي أسفر عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/20/04م، إن هذا الانسحاب دفع بالجزائر إلى إصدار قرارات تمثلت في تأميم الجزائر لمحروقاتها، حيث تم الإعلان عنها في خطاب الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" في يوم 1971/20/24م بمناسبة عيد العمال وكانت تنص على مايلي :

- أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما يسمح بمراقبة 56% من مجمل الانتاج البترولي

- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي

- تأميم النقل البري للبترول والغاز أي كل أنابيب النقل المتواجد على التراب الجزائري

- ومقابل هذه القرارات قدمت الجزائر الضمانات التالية :

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق وتقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" التي تدفع لها التعويض بالبترول الخام[2]

- إن هذه القرارات تم مواجهتها من الطرف الفرنسي باحتجاجات واسعة حيث باشرت الشركات الفرنسية بممارسة حظر نفطي بالإضافة إلى إتباع أساليب مختلفة من الضغط تمثلت في[3] :

---

[1] عبد العزيز وطيان، مرجع سابق،ص151.

[2] محمد أحمد الدوري:مرجع سابق،ص 222.

[3] يسرى ابو العلا:مرجع سابق،ص122.

- رفع تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي لكن لم يكتب له النجاح وتأكيدها أن البترول الجزائري لا يمكن أن يجد له سوقا خارج فرنسا وحتى من أجل بلوغه الأسواق الأوروبية فلا بد من المرور عبر فرنسا
- الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر وحذرتها من التعامل معها ومطالبات بمقاطعة النفط الجزائري[1]

وبسبب هذه الممارسات واجهت الجزائر صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر لموقف فرنسا التي هددت بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر يضاف إليها عوامل موضوعية تتعلق بنقص الإطار الوطني الكافي القادر على التكفل بالقطاع النفطي بعد تخلى الشركات الأجنبية عن مواصلة استغلال قطاع المحروقات

- ولكن بعد ما تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر، فكان منها العقد المبرم بين شركة سونطراك وشركة البارز الأمريكية والذي اعتبر مكسبا للجزائر ومؤكدا اربحها لمعركة التأميم[2]

1-الأهداف العامة لسياسة الطاقة الجزائرية قبل وبعد التأميم:

لقد ارتبطت سياسة الطاقة الجزائرية منذ الاستقلال منذ الاستقلال بقطاع المحروقات نظرا لتوفر موارده مقارنة مع بقية مصادر الطاقة الأخرى وعموما كانت الأهداف العامة لسياسة الطاقة الجزائرية في المرحلة الأولى الممتدة منذ الاستقلال إلى مرحلة ما بعد التأميم مرتكزة أساسا على النقاط التالية[3]:

---

[1] محمد أحمد الدوري،مرجع سابق،ص222.

[2] عبد العزيز وطيان:مرجع سابق،ص 151.

[3] سليمة كبير: مرجع سابق، ص26.

- إنشاء وتطوير وتقوية صناعة بترولية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته.

- التعجيل في زيادة مقومات السيادة على الثروات الطبيعية واستثمارها وطنيا مباشرا.

- تأمين الروابط بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكملة لها والمتفرغة عنها، عن طريق دمج القطاع النفطي هذا ضمن الاقتصاد الوطني، وتوفير الشروط اللازمة لجعل صناعة البترول والغاز عامة من أهم دعائم خطط التنمية.

- قيام شركة البترول الوطنية الجزائرية سونطراك بدور منفذ الأعمال في كافة المراحل لتي تسبق وتلي مرحلة الإنتاج[1].

- زيادة المدخرات الوطنية في ميدان الثروات البترولية عن طريق الزيادة وتوسيع نطاق عمليات التنقيب، وعمليات تطوير الحقل المستكشفة وتطوير الصادرات ضمن الظروف الأكثر إفادة للجزائر من حيث ميزان المبادلات وميزان المدفوعات وزيادة إرادات الخزينة .

- تأمين احتياجات الطاقة السوقية المحلية ضمن أفضل الشروط الممكنة من حيث التكلفة والضمان[2].

- تكوين الإطارات الوطنية عن طريق التعليم النظري إلى جانب التدريب العملي في الحقول والمنشات.

- التعاون إلى أبعد حدود مع الدول الصديقة والشقيقة لدعم القوى التفاوضية للجزائر وتنسيق الجهود اللازمة لتحقيق المصالح والأهداف المشتركة[3].

وهكذا أخذ قطاع المحروقات أهمية بالغة في إستراتجية التنمية وخاصة في ظل الاقتصاد الموجه المركزي ودخلت الجزائر في سباق مع الزمن لتحقيق التنمية الشاملة في وقت قياسي قصير، لقد شجع نموذج التنمية منذ التصحيح الثوري 1965م على زيادة معدلات الاستثمار

---

(1) سليمة كبير :مرجع سابق،ص27.

(2) محمد بن بشير لعمامرة: هواري بومدين الرجل القائد 1932-1978م،د.ج،ط1،قصر الكتاب،الجزائر،1997،ص99.

(3) مرجع نفسه،ص100.

خاصة في قطاعي المحروقات والصناعة ولقد تميل أغلب هذه الاستثمارات بواسطة الإرادات المحققة في قطاع المحروقات والتي طغت وظيفته المالية على وظيفة الصناعة [1]

2- نتائـــــــج تأميم المحروقات:

- دعم السياسة الوطنية وإعطاء محتوى حقيقي للمعاني السامية للاحتلال التي تقتضي بالضرورة بسط نفوذ الدولة على كل ما يتوفر داخل مجالها الجوي والبري والبحري،حيث كانت الشركات حالاحتكارية قبل التأميم هي التي تسيطر في مجالات نشاطاتها وتعتبر مناطق عملها جزء منفصل عن الدولة الجزائرية[2]

- التأميم يمثل امتداد الثورة في الميدان البترولي الذي كان بالأمس يعتبر منطقة محرمة على هذه الدولة نفسها

- تعزيز سيادة بلادنا واستجابة لاختيارات شعبنا العميقة وهذه الاختيارات التي لم تقبل أبدا التفاوض بشأنها[3]

- تأميم المحروقات قضى على أخر مظاهر الاستغلال البشع لثرواتنا

- كان لتأميم المحروقات شأن عظيم في إعطاء المحتوى الحقيقي الوطني والدستوري المصادق عليه من قبل الشعب بعد ست سنوات

- تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابها الوطني، وعلى كل المواد المختلفة الموجودة على سطح جوفها القاري أو في باطنه وفي منطقتها الاقتصادية الخاصة بها

- أصبحت الجزائر تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تباشرها شركات النفط الأجنبية[4]

---

(1) سليمة كبير :مرجع سابق،ص27

(2) هواري بومدين :خطاب الرئيس بومدين، 5 ماي 1972-19جوان 1973، ج5 ، وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية ص 299

(3) عبد القادر بولسان: الحكومة الجزائرية 1962-2006،د.ج،د.ط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 14

(4) عبد الكريم قاسمي : النصوص التنظيمية تأميم البترول، مجلة : الجيش العدد 14،69 /أفريل ،1978، ص 24

- وضع قرار تأميم النفط الجزائري إطارات البترو كيماوية بالجزائر أمام مسؤولية تاريخية في انجاز خطوط الحكومة ومن ورائها شركة سونطرك التي تريد أن تبني سمعة دولية بأنها واحدة من أكبر الشركات الوطنية النفطية في العالم[1]

- أعطت قرارات تأميم البترول دفعا قويا لمجهود التنمية الوطنية الشاملة، فتمكنت من اتخاذ القرارات خاصة المتعلقة منها بتحديد مستوى الإنتاج وتحديد الأسعار كما أدى إلى زيادة مدا خيل خزينة الدولة من العملة الصعبة .

- مكنت زيادة المداخيل من العملة الصعبة من تجهيز المشاريع الإنمائية بالتكنولوجيات الحديثة وتحويل الجزائر إلى ورشة حقيقة للأشغال[2]

- إنعاش السوق المالية الوطنية حيث أصبحت حركة الأموال تتم داخل الأجهزة المصرفية بالبلاد الأمر الذي عاد في النهاية بالفائدة على الاقتصاد الوطني[3]

- ازدهار الصناعات البتروكيماوية والتحويلية لمصانع تمييع الغاز ومصافي تكرير البترول ومصانع البلاستيك

- تطبيق مبدأ الخاصية الازدواجية للمحروقات

- توفر المادة الخام لمصانع الأمونياك والأسمدة الفوسفاتية والميتانول الريتيحينات والأتيلين والبوليتين والبوليكورور والمنتجات المكررة، وغيرها من المصانع المنتشرة في ارزيو و سكيكدة و عنابة والأصنام[4]

- بسبب قرار التأميم والتدخل في مختلف مراحل التنقيب والإنتاج والنقل والتكرير والبتروكيماء والتسويق واستثمار الغاز استطاعت سونطراك وبسرعة أن تحتل مكان الشركات المستثمرة إلى جانب قيامها بإعادة تنظيم قطاع المحروقات بالجزائر وإعادة تنظيم نفسها بشكل يتلائم مع

---

[1] معارك التنمية الاقتصادية، مجلة الجيش، العدد 17، نوفمبر،1978، ص 23

[2] معارك التنمية الاقتصادية:مجلة الجيش، مصدر سابق ص 24

[3] مصدر نفسه ص 24

[4] عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص 12

الأهداف التي حددتها السلطات الجزائرية وهكذا فإن ميدان عملها المنجمي قد تطور من 25000 كلم عام 1966م إلى 800.000 كلم عام1971 م[1]

-1966م-1971 ارتفعت حصة سونطراك في النشاط البترولي والغازي من 11.8% إلى 77% بميدان إنتاج وتسويق البترول الخام ومن 38% إلى 100 % في مجال نقل لمحروقات السائلة والغازية عبر أنابيب ومن 8% إلى 100% بالنسبة لاستثمار الغاز الطبيعي في السوق الوطنية

- فتح باب الصناعة العصرية
- أصبح ممكنا بالنسبة للجزائر أن تصنع تحت تصرفها صناعاتها وبنياتها التحتية الاقتصادية معدات ومواد لازمة لتوسعها بحيث يصبح النمو الداخلي لهذه الفعاليات طبيعيا ومحتما
- ارتفاع الإنتاج الصناعي بعد سياسة التأميمات[2]
- عملية التأميم وضعت حد لبعض الفوارق الاجتماعية
- خلق فرص العمل وتحقيق الرقي الاجتماعي للعمال
- تنشيط العمالة وذلك بفضل توزيع وحداتها الإنتاجية على كافة القطاعات مشجعة في الوقت نفسه التطور التقني والتأهيل المهني في مناطق كانت تعيش في السابق حياة اقتصادية بدائية
- سياسة التأميم جعلت العامل منتجا ومسيرا بمقتضى نظام التسيير الاشتراكي [3]
- إشباع الحاجات الاستهلاكية والمحلية في المواد المصنوعة بشكل يمكن معه التخفيض تدريجيا من الواردات ويمكن معه في المستقبل رفع حجم الصادرات [4]
- خلق أكبر عدد ممكن من وظائف الشغل الجديدة في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمنشآت

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: مرجع نفسه ص 191

[2] عبد الحميد زوزو:المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة الجزائر، 2009، ص 58

[3] معارك التنمية الاقتصادية: مجلة الجيش، مصدر سابق ص 23- 24

[4] بن يوسف بن حدة : مصدر سابق ص 41

- سياسة تأميم النفط الجزائري في 24 فيفري 1971 نتج عنه تحويلات إقليمية ودولية أهمها إعلان دول عربية أخري تأميم نفطها واسترجاع سيادتها على ثرواتها الطاقوية التي كان يسيطر عليها الاستعمار مثل العراق وليبيا

-سياسة التأميم جعلت من الجزائر بلد مغاربي وعربي قوي يمارس سياسات معادية للدول الداعمة لإسرائيل [1]

- سياسة التأميم مهدت لتعزيز وحدة الدول المصدرة والمنتجة للبترول الأبيب

- سياسة التأميم خلقت قاعدة متينة للانطلاق أكثر قدما في تحقيق التنمية الاقتصادية [2]

- وضع حد لاستنزاف ثرواتها وسيطرت الأجنبي على اقتصادها

- دخول الجزائر في علاقات مباشرة مع المستهلكين الأمر الذي أضاف إلى حجم العائدات البترولية مداخيل كانت الشركات البترولية العاملة تستحوذ عليها بفضل احتكارها للمبادلات التجارية الدولية [3]

- التأميم فتح مجالات للتعاون على أساس احترام قاعدة التعاون بالمثل

- التأميم سمح بالحفاظ على التوازن في المبادلات وعمليات التعاون مع الخارج [4]

- توفير جميع الإمكانيات التي تصون حرية تحرك البلاد وتجنبها مخاطر السيطرة التي ربما تصدر عن قوة اقتصادية خارجية

- سياسة التأميم أدت الجزائر إلى حركة سريعة لتحرير الدولة المنتجة للبترول والمواد الأولية والأخرى من السيطرة الاحتكارية لهذه المواد

- سياسة التأميم كان لها دور كبير في تجميع الدول النامية وتوحيد كفاحها ضد العلاقات الاقتصادية الدولية المتسمة بالاستقلال [5]

---

[1] مصدر نفسه ص 41-42.

[2] حسن بهلول : مصدر سابق ص33.

[3] عمار بومايدة: مصدر سابق ص143.

[4] مصدر نفسه ص 144.

[5] حسن بهلول مصدر سابق ص 33.

- بسبب قرار التأميم التاريخي استطاعت الجزائر أن تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تنشرها شركات النفط الأجنبية

- أدى قرار التأميم إلى زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51%

- أدى قرار التأميم إلى تحطيم الشركات المتعددة الجنسيات الذي لم يتجرأ أحد بعد فشل محاولة مصدق على التفكير في تكرار التجربة بمجرد خضوع الشركات البترولية المؤسسة بموجب قرار 24 فيفري 1971 بعد المحاولات ليائسة لبلدان أخرى لفرض المقاطعة الاقتصادية أقبلت بلدان أخرى على تأميم الشركات العاملة في حقولها البترولية [1].

[1] محمد العربي زبيري، الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1989ص107.

خاتمـــــــة

- وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أوجزها فيمايلي:

- اكتشاف البترول في الحقبة الاستعمارية جعل فرنسا ترسم استراتجية للاستغلاله وكانت احد المحاور الاساسية في مفاوضات ايفيان

- الموروث الاستعماري في الجانب الاقتصادي والاجتماعي كان بمثابة عبئ على الدولة الجزائرية الناشئة،حيث ركزت كل الحكومات الجديدة على عائدات المحروقات لتخطي هذا الموروث وبناء دولة جزائرية عصرية قائمة على تنمية حقيقية من ريع المحروقات.

- اعتمدت الدولة الجزائرية في الفترة 1962-1971م على أسلوب واضح في استغلال المواد الطاقوية قامت على انشاء شركة وطنية لاستخراج واستغلال وتصدير هذه المواد .

- عملت الجزائر على تتمة الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي من خلال تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971م

- تركيز التنمية الداخلية للجزائر على عائدات المحروقات بالدرجة الأولى لضعف مردود القطاعات الأخرى .

- تعثر الوصول الى تنمية حقيقية شاملة في الجزائر بسبب اضطراب أسعار المواد الطاقوية في السوق العالمية رغم جهد منظمة الأوبك في تحديد نفقت انتاج هذه المواد.

- إن كل من الرئيس أحمد بن بله ومن بعده هواري بومدين، قد تمكنا من إخراج الجزائر والشعب الجزائري ككل من الوضع المزري الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، وعمل كل منهما ما في وسعه لتحسين أحوال الجزائر وشعبها لكن هذا العمل لم يأت فجأة بل جاء بالتدريج مع العلم أن كل منهما اعتمد على منهج خاص به مع اشتراكهما في تبني النظام الاشتراكي مراعين في ذلك طبيعة المجتمع الجزائري.

- منذ الإعلان في 5 جويلة 1962 الاستقلال السياسي والجزائر تسعى إلى الحصول على الاستقلال الاقتصادي الذي كان مقيدا بقيود اتفاقيات ايفيان

- إن الاستقلال الذي حققته الجزائر سنة 1962م لم يجسد القطيعة التامة مع المستعمر لأن الجزائر كانت تابعة اقتصاديا لفرنسا بعده.

- الفترة الأولى من الاستقلال والممتدة من 1962-1965م عرفت نظام تسيير عرف باسم التسيير الذاتي، وهو أول شكل من أشكال التسيير التي عرفتها المنظومة الاقتصادية الجزائرية.
- يعتبر النفط المصدر الأول في اقتصاد الجزائر وهو الركيزة الأساسية لتحريك شتى المجالات
- إن الجزائر لم تسلم من تابعيات امتلاك هذه المادة الهامة فعاشت مرارته كغيرها من الدول النامية تحت وطأة الشركات العالمية الكبرى برعاية المستعمر الفرنسي، فكانت التضحية كبيرة لاسترجاع هذه الثروة المهمة وبسط السيادة عليها في 24 فيفري 1971م بتأميم، وهكذا أصبحت الثروة في يدي أصحابها الأحرار
- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرعى من المداخيل البترولية
- إن الطاقة كانت المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لمختلف سكان العالم، فعلى الرغم من التحول في استهلاكها من البترول إلى الغاز الطبيعي، إلا أن أهميتها ما تزال تزداد يوما بعد يوم وفقا لهذا المنطق، ونظرا لامتلاك الجزائر لموارد طاقة مهمة جعلتها تحتل حيزا مهما في الاقتصاد.
- إن عائدات النفط لعبت دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال.
- إن العقود النفطية التي كانت بين الجزائر وفرنسا أحدثت تأثيرات كبيرة على وضعية قطاع المحروقات في الجزائر وذلك من خلال التغيرات التي طرأت على أنظمة استغلال النفط السائد في الجزائر.
- أن تطوير العقود النفطية في الجزائر أدى إلى زيادة ونمو الاستثمارات النفطية، وذلك من خلال ما تحويه هذه العقود من تحفيزات وتسهيلات في عملية الاستثمار
- في ظل الظروف المشحونة بالصراع، فكرت الدولة المنتجة للنفط في إنشاء منظمة يمكنها مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات والحد من مطامعها فظهرت إلى الوجود منظمة الدول

المصدرة للنفط"أوبك" كما قررت الدول العربية المصدرة للنفط أيضا إنشاء منظمة تجمعهم وتدافع عن حقوقهم في إطار قانوني ، سميت بمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك" شهر جانفي 1988م

- إن وصول هواري بومدين إلى الحكم غير مجرى الأحداث في الجزائر وهذا التغيير مسي جميع المجالات والميادين والتي من بينها الجانب الاقتصادي الذي عرف قفزة نوعية في هذه الفترة .
- الدور الفعال لشخصية الرئيس هواري بومدين القيادية من خلال قدرته على التسيير والتخطيط في إدارة شؤون البلاد لبناء الأمة الجزائرية
- عمل الرئيس هوارى بومدين على محاربة التخلف الاقتصادي حيث أدى هذا إلى إعطاء هيبة دولية للجزائر بالإضافة إلى زيادة شعبية وانتشار سلطته .
- قيام الجزائر بالإعلان عن تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971م كانت ضربة قاسية بالنسبة لفرنسا.
- سياسة التأميمات حققت في الجزائر استقلالها كاملا وأصبحت قدوة للعديد من دول العالم الثالث، كما أن صوتها أصبح مسموعا في كل بقاع العالم .
- نجحت سياسة تأميم الموارد الطبيعية وبناء المصانع الكبرى ومركبات البترول والغاز الطبيعي، وهذا ما أدى إلى زيادة الإنتاج الصناعي وتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.
- ساعدت سياسة التأميمات في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الوجود الاستعماري، واستمر صداها لفترة ما بعد الاستقلال وكانت أهمها أزمة البطالة والسكن وتدهور الأوضاع الصحية .
- نجاح سياسة الرئيس هواري بومدين التي عملت على استرجاع أملاك الدولة وتأميم الموارد الطبيعية، إضافة إلى المصانع التي خلفها المستعمرون الأوروبيون، كما قام ببناء المصانع الكبرى ومركبات البترول والغاز.

- كانت الظروف السياسية في الجزائر في فترة 1962-1971م تتسم بالصراعات حول نمط بناء الدولة ومختلف مؤسساتها، هذه الاختلافات والصراعات أدت إلى إنزلاقات ومجابهات كادت أن تدخل البلاد مرة أخرى في دوامة الحروب لولا حكمة بعض المسئولين مثل هواري بومدين.
- تحرر اقتصاد الجزائر من رواسب الماضي الاستعماري بكفأة شعبية لا بحكم الإطارات الأجنبية فيه وهذا ما تجلى في القضاء على التبعية الأجنبية من خلال سلسلة التأميمات التي عرفتها الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين .

قائمة
المصادر والمراجع

المصـــــــــادر والمراجـــــــــع

باللغة العربية:

أ المصادر :

1. الابراهيمي أحمد طالب: مذكرات جزائري"هاجس البناء" 1965-1978م،الجزء01،دار القصبة للنشر والتوزيع،الجزائر 2008.
2. أجيرون شارل روبير :تاريخ الجزائر المعاصر ،ترجمة عيسى عصفور ،منشورات عويدات ،بيروت 1962
3. بن يوسف بن خدة:اتفاقيات ايفيان،نهاية حرب التحرير في الجزائر ،لحسن زغدار ،محمل العيد جبايلي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،د.س.
4. بومايدة عمار ،بومدين وآخرون، ما قاله وما أثبتته الأيام، تقديم:عبد اللطيف مهري، دار المعرفة، الجزائر ،2008 م.
5. خولي لطفي:عن الثورة في الثورة وبالثورة،حوار مع بومدين التجمع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر ،1975.
6. د.م،فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسة وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ،الجزائر.
7. الديب فتحي:عبد الناصر والثورة الجزائرية،دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة
8. رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز، تر ،فاطمة الزهراء قشي،محمد الأخضر الصبيحي، د.ج، د.ط، دار الهدى،الجزائر، د.ت.
9. الزبيري محمد العربي المؤامرة الكبرى أو إجهاض الجزائر ،المؤسسة الجزائرية للطباعة ،وحدة خدميتي،الجزائر ،د.س.

10. ستورا بنجامين: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988،المكتبة العامة السورية للكتاب،ديمشق،2012

11. عباس محمد: يرحل الاستعمار ويبقى المستعمر(الاندماجيون الجدد،النخبة والغاشي)،الجزء8 دار هومة للنشر،الجزائر،2013

12. علاق هنري: مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والأمال، دار القصبة للنشر،الجزائر،2007

13. ملاح عمار:محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954، دار الهدى للطباعة والنشر،الجزائر،1954

14. منصور أحمد:الرئيس بن بلة يكشف أسرار الثورة،دار الأصالة للنشر والتوزيع،الطبعة 02،2009، الجزائر.

الوثائق:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،جهود السنوات العشر،الطباعة الشعبية للجيش ،الجزائر، (د.ت).
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الميثاق الوطني 1976،المعهد التربوي الوطني،1976
3. وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية:خطاب الرئيس هواري بومدين ،5 ماي 1972، 19جوان 1973،ج5.
4. وزارة الاعلام والثقافة: خطب الرئيس بومدين في 2 جانفي 1975،الجزء6، د.ع،

المراجع:

1. أبو العلا يسري محمد:مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية ،القاهرة،1996م .
2. أبو زكرياء يحي:الجزائر من بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، نشر الكترونيا في يوليو 2003.

3. البراوي راشد:حرب البترول في العالم، دار النهضة العربية ،القاهرة،1968.
4. بلاح بشير: موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1989م ،دار المعرفة ، الجزائر،1999.
5. بن أشنهو عبد اللطيف:الجزائر اليوم بلد ناجح،
6. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954(معالمها الأساسية)،دارالنعمان للطباعة والنشر،2012.
7. بن عمر الحاج موسى:بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر،وزارة الثقافة 2008.
8. بن عيش سعد:الجباية الجمارك أملاك الدولة،الطبعة 1، 2003م.
9. بوعزيز يحي:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1930-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.
10. بولسان عبد القادر: الحكومة الجزائرية 1962-2006م،وزارة المجاهدين ،الجزائر،2007.
11. الجمالي أسامة فاضل:الطاقة والاقتصاد وسوق النفط،أساسيات صناعة البترول والغاز،منظمة الدول العربية المصدرة للنفط ،الجزء 1977،02 م.
12. خضير إدريس: البحث في تاريخ الجزائر1830-1962م الجزء 01،دار الغرب للنشر والتوزيع.
13. دبلة عبد العالي: الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر،القاهرة ،2004.
14. الدغيري مديحة الحسن: اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها،دار الجيل، بيروت،1992م.
15. الدوري محمد أحمد : محاضرات في الاقتصاد البترولي،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1983م

16. الزبيري محمد العربي:الغزو الثقافي في الجزائر1962-1982، دار الحكمة الجزائر،2015.

17. الزبيري محمد العربي:تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962م ،الجزء 02، الطباعة الشعبية للجيش الجزائري،2009.

18. زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الحديثة،دار هومة، الجزائر،2009.

19. سليمان عاطف: معركة البترول في الجزائر،دار الطليعة بيروت،1974م

20. السماك محمد أزهر: اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى،دار الكتب للطباعة والنشر،1981م.

21. سيد أحمد عبد القادر:الأوبك ماضيها حاضرها وأفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1980.

22. صابر محمد :النفط في الجزائر تطوره ومشاكله

23. عباس محمد:نصر بلا ثمن،الثورة الجزائرية 1954-1962م،دار القصبة للنشر،الجزائر،2007.

24. عبد السلام بالعيد:الغاز الجزائري في الحكمة والظلال،ترجمة محمد هناءومصطفى ماضي،دا النشر بوشان،(د.س).

25. عزي لخضر:الجباية البترولية في الجزائر،جريدة صوت الأحرار،27 أفريل2004،العدد

26. فاضلي ادريس:حزب جبهة التحري،عنوان ثورة ودليل دولة ،نوفمبر1954،الجزائر، 2004.

27. فركوس صالح: تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال (المرحلة الكبرى)،القافلة للنشر والتوزيع،الجزائر،الطبعة الأولى،باب الزوار الجزائر،د.س.

28. قنان جمال :قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر منشورات المتحف الوطني

29. لطفي على: الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة، 2008

30. للمجاهد،مديرية الثقافة لولاية تبسة، 1994.
31. لونيسي رابح: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ،دار المعرفة ،الجزائر، 2011،
32. محمد بن بشير العمامرة:هواري بومدين الرجل القائد 1932 -1978م الطبعة الأولى،قصر الكتاب،الجزائر،1997م.
33. معوض أحمد نازلي: العلاقات بين الجزائر وفرنسا،الهيئة العصرية العامة للكتاب،1978
34. منى البرادعي:مذكرات في اقتصاديات البترول،معهد البحوث والدراسات الجامعية،الإسكندرية،2009م
35. هني أحمد:اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،د.ت

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1-Taleb Ibrahim Ahmed, Mémoire d'Algérien, Tome2, Editions casbah,Alger 2008.

2- Rabah Mahiout :le pétrol Algérien ENAP Alger,1974.

المجـــــــلات

1. برايت أوكوغو:الشرق الأوسط وشمال افريقيا في سوق نفطية متغيرة "قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي،واشنطن الوم أ،2003.
2. بوحوش عمار:التطورات السياسية بالجزائرفي عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962م،مجلة الديراسات الانسانية العدد01،جامعة الجزائر،2001.
3. عبد الله مباركية من معركة التحرير إلى معركة البناء،مجلة الجيش،العدد 214، جانفي 1962.
4. قاسمي عبد الكريم:النصوص التنظيمية لتأميم البترول، مجلة الجيش، العدد 169،أفريل1978.

5. مجلة الجيش،العدد 331،مديرية الاتصال والاعلام والتوجيه
6. مساعد ناصر جاسم العواد:البترول والغاز الطبيعي،مجلة الهندسة ،جامعة الملك سعود،الرياض،السعودية،2007.
7. معارك التنمية الاقتصادية، مجلة الجيش، العدد 176، نوفمبر 1978،
8. مناوي الزبير :تأميم المحروقات،قرار في مستوى التحديات ،مجلة الجيش،العدد 331، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه
9. منعم مساعد صاحب أسامة: الأوضاع الاقتصادية العامة في ظل الإدارة الفرنسية 1830،1962،محاولات البحث عن النظم قبل الاستقلال،مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية،المجلة 04،العدد 03.

المذكرات الجامعية:

1. حساني محمد عبد القادر :تطور العقود البترولية وأثارها على نشاطات الصناعة النفطية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012-2013.
2. خميسة عشاش سميرة بن مهنية: سياسات التأميمات وانعكاساتها 1966-1978م،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر(ل.م.د)،جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016-2017.
3. سراري بالقاسم: دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفاق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة،2007-2008م.
4. عبدالهادي حاج قويدر: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986-2009،شهادة ماجستير ،جامعة وهران،2012-2011م.

5. مطمر محمد العيد: الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع، هواري بومدين نموذجا،هادة دكتوراء دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار،عنابة،2004-2005.

6. نعيمة حمادي:أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008م.شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادي،جامعة بن بوعلي الشلف،الجزائر،2008-2009.

المقـــــــــالات:

1. بن الشيخ عصام: قرار تأميم النفط الجزائري24 فيفري،دفاتر السياسة والقانون،العدد6،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2012.

ملاحـــــق

عنوان المذكرة:السياسة الطاقوية في الجزائر 1962-1971م

إعداد الطالبة: رزيق صنية **تحت إشراف الأستاذ : ضيف الله شلالي**

الملخـــص:

منذ اكتشاف المحروقات في الجزائر المستعمرة 1956م تغيرت معطيات التعامل مع هذا المورد الاقتصادي ثم أضحى أحد محاور التفاوض في ايفيان بين الإدارة الاستعمارية وجبهة التحرير الوطني ثم أضحى أحد ركائز الاقتصاد في الجزائر المستقلة وأحد أسس تنميتها،حيث عملت الحكومات المتعاقبة على إيجاد صيغ للتعامل معه من خلال إنشاء شركة سوناطراك لاستخراجه واستغلاله وتصديره في إطار العمل المشترك في التنمية الداخلية للجزائر، لكن لسوء الحظ لم تستطع هذه الحكومات في الفترة 1962-1971م إيجاد سبل أخرى خارج هذا المورد لتحقيق التنمية الداخلية على ضوء واقع الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية : المحروقات،البترول، التأميم، التنمية، الاقتصاد.

Résumé:

Depuis la découverte des hydrocarbures en Algérie colonial en 1956 le traitement des données de cette source économique est changé puis il est devenir négociable à Evien entre l'administration colonialisme et le front de libération national, ensuite considère comme centralisation de développement économique en Algérie indépendante.

Les gouvernements successifs onivent à trouver des forts à trouver l'établissement de sonatrac pour l'arrache, l'exploitation et l'exploitation dons le cadre du développement de l'Algérie malheureusement ces gouvernement ne peuvent pas trouver des autres solutions entre 1962-1971 pour réaliser le développement interne.

Les mots clés : les hydrocarbures, le pétrole, La nationalisation, le développement et l'économie